



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development and Human Rights

المواطنة في عيون الصحافة المصرية

تحليل لتناول الصحف المصرية لقضايا المواطنة

إعداد

سلمى شاهين



أرضي : +202 29719612
+202 29719616
فاكس : +202 25266792
موبايل : +20105327633
+20126521170

العنوان البريدي : 148 شارع مصر حلوان الزراعي - المطبعة - ح المعادي - الدور الرابع
شقة 41 - القاهرة - ج. م. ع ص.ب : 490 المعادي
الموقع الإلكتروني : www.maat-law.org & www.maatpeace.org
www.radiomaat.org
البريد الإلكتروني : maat_law@yahoo.com & info@maat-law.org

المواطنة

أن موضوع المواطنة من القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأمنية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن ، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر إلى الآخر، وصيانة المرافق العامة ، والحرص على المصلحة الوطنية، كما تعكس مدى إدراك المواطن لدوره في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آن واحد ولا سيما تحديات العولمة التي أدت إلى تراجع الخصوصية لحساب العالمية ، والتي تواجه فيها المجتمعات البشرية إرهابات واضحة نحو الذوبان الثقافي والسياسي والمعرفي، والانطلاق نحو القرية الكونية الموعودة التي تمثل وحدة العالم المعلوماتي الخاضع لوسائل الاتصال والمواصلات التي تشهد هي الأخرى تحولاً جذرياً في أساسياتها فضلاً عن تشكيلاتها، وهذا يعني أن قيم المواطنة تشهد تحدياً يعصف بالمعايير وقواعد السلوك والضبط الاجتماعي التي هي جزء لا يتجزأ من وظائف المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمسجد، والتي تمثل أهم المؤسسات الاجتماعية المنوط بها مسألة تدعيم قيم المواطنة، حتى يصبح المجتمع وكأنه جزء من حياتنا نحيا به ويحيا بنا كأنه الهواء نتنفسه ونحن لا نراه¹.

ويحظى مبدأ المواطنة بأولوية على سائر الحقوق القانونية والسياسية، وذلك كونها السبيل الناجح والضمانة ألحقة لتنمية إمكانات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تدريجياً، وإدارة أوجه الاختلاف ديمقراطياً، وذلك من خلال الحماية القانونية والفاعلية السياسية التي يوفرانها بفضل ما يقرانه ويسمحان به من شرعية العمل الجماعي الحزبي، ومن خلال نضال النقابات ومنظمات المجتمع المدني وتوظيف الإعلام الحر والرأي العام الواعي. الأمر الذي يسمح للمواطنين بالتأثير في مضمون القرارات الجماعية الملزمة لهم لما فيه تحقيق مصالحهم المشروعة، هذا فضلاً عن احترام حقوق الإنسان لهم ولكل من يقيم على أرض الدولة، أو يمر بها².

التطور التاريخي لمفهوم المواطنة³

يعتبر تاريخ مفهوم المواطنة قديماً يعود إلي زمن الديمقراطية المباشرة الإغريقية التي تعتبر أساس ديمقراطية عالم اليوم، حيث يرجع أصل استعمال مفهوم المواطنة إلى الحضارتين اليونانية والرومانية ، فقد استعملت الألفاظ (civis) (المواطن) (المواطنة) في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني.

وكانت الديمقراطية اليونانية القديمة مبنية على أساس أن المدينة تحكم من أجل الأكثرية والحرية هي مبدأ الحياة العامة وكانت الحكومة اليونانية في طابعها دولة مدنية ، وكانت الروابط بين المواطنين فيها وثيقة بدرجة كبيرة بسبب القرابة والصداقة والجيرة التي كانت تجمعهم ، واشترآكهم في الحياة العامة اليومية ، وكانت تجمعهم لغة واحدة ودين عام ، و كانت تجمعاتهم ومباحثاتهم تتم في ساحة السوق وبالتالي كان المواطنين يقضون معظم وقتهم في المدنية وهذا كله أدى إلى أن يكون ولاء المواطن اليوناني لدولة المدينة وليس لمجموعة معينة أو لعائلته أو لعشيرته أو لبلدته، وبالنظر إلى طبيعة عمل الديمقراطية المباشرة التي كانت سائدة في المجتمع اليوناني القديم نجد أن المواطنين تمتعوا بحقوق عديدة بشكل متساوي ، فكان هنالك مساواة بين المواطنين جميعاً في الحق في المشاركة في عمليات الحكم و الحق في عضوية عدد من الهيئات الحاكمة في المدينة الأثينية وهي جمعية المواطنين و المجلس والمحاكم.

مما تقدم نلاحظ انه على الرغم من قصور مفهوم المواطنة على أبناء أثينا من الرجال واستثناء الفئات الأخرى التي تم ذكرها سابقاً وعلى الرغم من عدم تغطية مفهوم المواطنة لبعض الجوانب مثل المساواة الاجتماعية مثلاً، فقد تحققت المساواة السياسية على قاعدة المواطنة بين من تم اعتبارهم مواطنين حسب مفهوم المواطنة الأثينية، بمعنى أن المواطنين جميعاً كانت لهم الحقوق والواجبات السياسية نفسها، والمساواة في تولي الوظائف العامة، ولم تكن هذه الحقوق مجرد حقوقاً نظرية بل كانت مطبقة بالفعل على أرض الواقع ولم تكن الوظائف السياسية وفقاً على أصحاب الثروات ومالكين الأراضي، وأصحاب المكانة الاجتماعية، فقد كانت حقاً لأبسط مواطن أثيني وعلى الرغم من توفر المساواة السياسية إلا أن المساواة الاجتماعية لم تكن متوفرة بين جميع المواطنين في المجتمع الأثيني القديم، فكانت هناك طبقات متفاوتة في المجتمع اليوناني هذا بالإضافة إلى وجود طبقة العبيد على الرغم من أنه لم يكن هناك عزل اجتماعي بين الأحرار والعبيد.

1 سعيد بن سعيد ناصر حمدان، "دور الأسرة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب في ظل تحديات العولمة: رؤية اجتماعية تحليلية"، ورقة عمل للمشاركة في اللقاء السنوي للجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تحت عنوان: الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة"، الرياض، 10-12 مايو 2008

2 مركز دراسات الوحدة العربية، "المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية"، تحرير: علي خليفة الكواري، 2001

3 ليث زيدان، "مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي"، موقع دنيا الرأي، 7-12-2005

وقد تطور مفهوم المواطنة في ظل الإمبراطورية الرومانية بعد أن كان حقاً وراثياً لأبناء روما وذلك بعد صدور مرسوم إمبراطوري باسم Antoniniana consitutio في سنة 212 ميلادية حيث توسع حق المواطنة بحيث شمل جميع أراضي الإمبراطورية الرومانية وأقطارها وحصل سكانها من الذكور باستثناء العبيد على حق المواطنة الرومانية وبعد ذلك تراجع مفهوم المواطنة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ، وفي فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى التي امتدت بين 300_ 1300 ميلادية ، كانت المواطنة في أورها حقاً محصوراً لما لكي الأراضي وبحسب الوضع الاجتماعي والسياسي للفرد.

كما تطور مفهوم المواطنة بعد ذلك لتأثره بحدثين مهمين هما إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1776، والمبادئ التي أنت بها الثورة الفرنسية في عام 1789 فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة من خلال ما جاء به إعلان الاستقلال من أن الناس جميعاً ولدوا متساوين وان لهم حقوقاً أصيلة فيهم منذ خلقهم وان الشعب هو صاحب السيادة وهو ما جاءت به مبادئ الثورة الفرنسية، فأصبح أساس مفهوم المواطنة مبني على فكرة الشعب صاحب السيادة، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولاً وكمواطن من أبناء الشعب ثانياً.

بقي مفهوم المواطنة في تطور مستمر خلال القرون السابقة منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى وقتنا الحاضر ، وكان تطوره متزايداً على اعتبار أن الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة ووجود حقوق أساسية للإنسان فأصبح مفهوم المواطنة حقاً غير منازع فيه ، وامتد ليشمل فئات مواطنين لم تكن تتمتع بحق المواطنة مثل النساء ، فأصبحن يتمتعن بحق المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات الجماعية إلا أن ذلك لم يكن إلا في القرن العشرين ففي بريطانيا لم تحصل النساء على حق الانتخاب إلا في عام 1929 وفي فرنسا في عام 1945، وتعددت أبعاد مفهوم المواطنة فشملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولم تقتصر على الجوانب السياسية والقانونية.

ما هو مفهوم المواطنة؟

المواطنة كلمة تتسع للعديد من المفاهيم والتعريفات فالمواطنة في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، ولعل هذا التعريف قد أتى إلينا من زمان يسبق قيام الدولة/الوطن، ففيما قبل الدولة الحديثة كان تعريف الوطن هو تلك المساحة من الأرض التي تقيم فيها جماعة من البشر يكونون قبيلة أو جماعة عرقية أو دينية.¹

وقد تعددت مفاهيم المواطنة بين المفكرين والباحثين، فيذكر عبد الله خليل أن مفهوم المواطنة القانونية قد يبدو بسيطاً نسبياً لأنه يرتبط عادة بدولة ما، ويتم تحديده بحسب قوانين هذه الدولة، لذلك يعتبر هذا المفهوم أن فكرة المواطنة علي صلة مباشرة بفكرة الوطنية أو الانتماء والجنسية، وفي ظل هذا المفهوم يعتبر المواطن الصالح وطنياً صالحاً، ويتعدى مفهوم المواطنة معاني عدة أكثر شمولية من معني الوطنية والانتماء.²

ومن حيث مفهومها السياسي فالمواطنة هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى الوطن)، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة، ومن منظور نفسي: فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية. وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد.³

والمواطنة بصفقتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظ (Citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية: (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك

العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات).⁴

إن مفهوم المواطنة، الذي يلاقي الكثير من التعاريف يبدأ وينتهي في تحويل الإنسان إلى ذات حقوقية فاعلة في إطار عام هو الوطن الخارج عن حدود الدين أو العرق أو الإثنية وترتبط علاقته بالآخرين وبالدولة من خلال مجموعة من الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة لمن يحمل جنسيته أو هويتها والواجبات التي

1 صابر أحمد عبد الباقي، "المواطنة حقوق وواجبات"، كلية الآداب، جامعة المنيا، 26 مايو 2009
http://www.kenanaonline.com/ws/drsaber/blog/85273/page/1
http://www.rosaonline.net/Daily/News.asp?id=44571

2 جريدة روز اليوسف، عبد الله خليل، "المواطنة وحقوق الإنسان"، 15 فبراير 2010، العدد 1411

3 صابر أحمد عبد الباقي، مرجع سابق

4 المرجع السابق

عليه تقديمها لهذه الدولة التي ينتمي إليها، وهنا مهما اختلف مبدأ منح المواطنة في قوانين الدول أو دساتيرها فإن كل الدول تعتمد في إعطاء البشر الذين ولدوا على أرضها وانتموا إليها حقهم بالمواطنة على أساس سيادة القانون الخاص في تلك الدول بعيداً عن الانتماءات الفئوية السياسية أو الدينية.¹

ويعتمد مفهوم المواطنة عند الفيلسوف جان جاك روسو على دعامتين أساسيتين، يمكن تحديدهما فيما يلي:²

- **المشاركة الإيجابية** من جانب الفرد في عملية الحكم، وقد وصل تأكيد روسو على أهمية هذا المبدأ حد أن ذهب إلي "أنه بمجرد أن ينصرف الناس عن الاهتمام الإيجابي بشئون الدولة أو إذ حيل بينهم وبين هذه المشاركة الإيجابية، يكون الوقت قد حان لاعتبار الدولة في حكم المفقودة."

- **المساواة الكاملة** بين أبناء المجتمع الواحد كلهم، فعدم المساواة "يهدم الخير الطبيعي في الإنسان ويجلب الشقاء على الكثيرين ويجعل المجتمع في حالة تنافر متزايدة ويفقده وحدته بل ومبرر وجوده."

ومنذ روسو وحتى الآن حدث تطوير وتنقيح لمفهوم المواطنة ليصبح كما يلي:³

المواطنة هي انتماء الإنسان إلي الأرض التي يستقر بها ويحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها، وهي رابطة عضوية تحول الإنسان من مجرد فرد يسعى إلي إشباع احتياجاته وتحقيق أهدافه متصارعاً مع الظروف والأوضاع والآخرين، إلي عضو في مجتمع، يشعر بالأمان لانتسابه إلي هذا المجتمع، ويسعى إلي تحقيق أهداف هذا المجتمع التي هي بالضرورة ستحقق أهدافه، متعاوناً مع الآخرين في منظومة يكفلها دستور هذا المجتمع، كما أنها في النهاية عقد متبادل بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها يهدف إلي تحقيق مصلحة كل منهما.

حقوق المواطنة ومسئولياتها

أولاً: حقوق المواطنة

حقوق المواطنة هي حقوق طبيعية يتعين أن يتمتع بها كل إنسان كما يتعين أن توفرها وتلتزم بها سلطة الحكم التي تستمد شرعيتها من إدارة موطنها وهي ترتبط معهم بعقد إجماعي ينظم هذه الحقوق ويحدد الآليات التي تكفل احترامها وتضمن التزام الطرفين بها، ويمكن تحديد هذه الحقوق فيما يلي:⁴

ولحقوق المواطنة أبعاد عدة متكاملة ومتراصة مع بعضها البعض فهناك البعد السياسي وذلك يتطلب توفير مجموعة من الحقوق أهمها: الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية، وعدم التعرض للاسترقاق أو الاستعباد والتعذيب أو القبض التعسفي أو النفي، وحق التقاضي أمام محاكم مستقلة، والتمتع بحرية المسكن والمراسلات، وبحياة شخصية وأسرية وعدم المساس بالشرف أو السمعة، والحق في الحصول على جنسية والتنقل بحرية واختيار محل الإقامة وتجريم الاضطهاد، والحق في الملكية وحرية العقيدة والتفكير والضمير وممارسة الشعائر والانضمام إلى أحزاب سياسية وجماعات مدنية سلمية، والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وتقلد الوظائف العامة.

وهناك البعد الاقتصادي والاجتماعي وذلك يتطلب توفير العدالة وتصحيح الخلل في توزيع الثروة والسلطة معاً وضمان عدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة واغترابها، كالأقليات والفقراء ومحدودي الدخل والنساء وكبار السن وأصحاب الاجتماعية الضعيفة واغترابها، كالأقليات والفقراء ومحدودي الدخل والنساء وكبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير جملة من الحقوق منها: الحق في العمل والحماية من البطالة : والحصول على أجر عادل ومستوى معيشة يكفل حياة كريمة توفر مسكناً وملبساً وتغذية وتعليماً ورعاية صحية لائقة والتمتع بأوقات فراغ وإجازة مدفوعة الأجر، والحق في الانضمام إلى النقابات والحصول على ضمان اجتماعي وتأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

وهناك البعد الثقافي وذلك يتطلب حماية اللغة باعتبارها الوعاء الثقافي الجامع للأمة، وحماية الخصوصيات الثقافية والحضارية للأفراد والجماعات، خاصة في الدول التي تقطنها شعوب متعددة الأعراق والأديان والطوائف، والحيلولة

<http://www.rezgar.com>

1 مجلة الحوار المتمدن، هوازن خداج، "المواطنة والتعبير التعددية"، 17 مارس 2007

2 مجدي عبد الحميد، المواطنة والحالة المصرية، ورقة عمل، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، يونيو 2008

Available at: <http://www.mosharka.org/index.php?newsid=209>

3 المرجع السابق

www.almethaq.info/news/article3208.htm

4 أحمد محمد الكبسي، "المواطنة .. الوحدة الوطنية .. مفاهيمها وأبعادها"، مجلة الثوابت، معهد الميثاق، 7 يوليو 2010، ص4-2

دون تحكم جماعة أو طائفة بعينها في بقية الجماعات والطوائف الأخرى أو السعي لفرض الوصاية عليها مستغلة في ذلك أغلبيتها العددية أو ثقلها السياسي أو ميزات الاقتصادية فمن حق كل جماعة عرقية أو دينية وكل طائفة أن تعبر عن هويتها وذاتيتها الثقافية، وأن تمارس شعائرها وطقوسها الدينية في حرية بما يحفظ حقوق الجميع ويمكنهم من ممارسة حق الاختلاف في إطار من الحرص على وحدة الأقطار.

ثانياً: مسئوليات المواطنة

يقسم الباحثون مسئوليات وواجبات المواطنة إلى قسمين، الأول مسئوليات تفرضها الدولة، والثاني مسئوليات يقوم بها المواطنون طواعية، ونحدد ذلك فيما يلي:¹

- المسئوليات الإلزامية

وهي المسئوليات التي تفرضها الدولة على المواطنين، وتشمل الضرائب، والخدمة في القوات المسلحة والجيش، وكذلك الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ويسنها نواب الشعب في البرلمان.

- المسئوليات الطوعية

وهي المسئوليات التي يقوم بها المواطنون طواعية دون فرض التزامات عليهم بشأنها، وتشمل المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية، والنقد البناء للحياة السياسية، وكذلك العمل على تضييق الفجوة بين الواقع الذي نعيشه والغايات والآمال الديمقراطية التي نرجوها.

العلاقة بين المواطنة والديمقراطية²

لا يمكن ممارسة الديمقراطية قبل قيام نظام ديمقراطي دون تطوير وتكريس المواطنة، لأن المواطنة هي الإمكانية الوحيدة لتكريس سيادة القانون، والمساواة أمامه، ولممارسة الحد الأدنى من الحقوق، ومن ذلك المطالبة بالحقوق.

فإذا كان المواطن يتوقع حقوق سياسية بحكم كونه مواطناً، وكونه دافعاً للضرائب، فإن الرعاية لا تتوقع حقوقاً سياسية، وإنما التعامل بالحسنى والتسامح، لذلك تكون المواطنة هي المنطلق للمطالبة بالديمقراطية بغرض الوصول إلى السلطة وتوسيع مفهوم المواطنة، فغياب المواطنة يقوض من جدلية العلاقة القائمة بين المواطن والمجتمع المدني والدولة، علماً بأن الدولة في غياب المواطن لا يمكنها، وإن حاولت، تجسيد مفهوم وفكرة سيادة الشعب، كما أن الرعاية المحكومة في غياب المواطنة لا يمكنها تجسيد مفهوم الحقوق على أرض الواقع أو المساهمة في تطويرها.

ففي عصرنا الحالي تشتق جملة من حقوق الفرد من مواطنته، أي من كونه مواطناً في الدولة، وبذلك تكون الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنين.

العلاقة بين المواطنة ووسائل الإعلام

توصلت إحدى الدراسات إلى مجموعة من النتائج يمكن تحديدها فيما يلي:³

أولاً: إن هناك نوعان من الإعلام، هما:

- الإعلام الإيجابي (إعلام المواطنة)

يقصد بإعلام المواطنة أن تجد هموم المواطن مساحة في وسائل الإعلام. وتتنوع هموم المواطن حسب موقعه الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي في المجتمع. هناك هموم للفقراء، وهموم للمرأة، وهموم للمسيحيين، وهموم للعمال،..... الخ. من الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير عن همومها في وسائل الإعلام. وكلما وجد المواطن - العادي - مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام كلما كان ذلك مؤشراً على أن الإعلام ذات طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن.

- الإعلام السلبي

وعلى العكس مما سبق، هناك إعلام يلعب دوراً ضد ثقافة المواطنة سواء بتجاهل هموم مواطنين في المجتمع، أو بتفضيل التعبير طبقياً أو سياسياً أو ثقافياً أو دينياً عن هموم مجموعات معينة من المواطنين دون غيرهم، وقد يصل الأمر إلى أبعد من هذا حين يوظف الإعلام ذاته - كأداة صراع - سياسياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو دينياً، من خلال تأليب

¹ سعيد عبد الحافظ، "المواطنة حقوق وواجبات"، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، ص20-21

² إدريس ولد القابلة، "اشكالات حقوقية بالمغرب"، ناشري، يناير 2003، ص27-28

³ المكتب العربي للقانون، "الوطن للجميع: برنامج تدريب الإعلاميين في مجال المواطنة المتساوية"، أغسطس 2008، ص41-43

مجموعات من المواطنين علي بعضهم البعض، أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع، أو تصوير قطاعات من البشر علي نحو يجعل غيرهم من المواطنين يتعاملون بتسامي غير مبرر معهم.

ثانياً: أبرز سمات الممارسة الإعلامية في هذا المجال:

حيادية باهتة ومواطنة ناقصة

تعاني الكثير من وسائل الإعلام في بلادنا من غياب الحياد بمعناه الإيجابي، فهي لا تتحيز للمصلحة الوطنية العليا، وتصد أي موجات تستهدف مجتمعاتنا ثقافياً، بالدفاع عن منظومة القيم الراسخة في نفوسنا وعقولنا، بل تتحيز لوجهة نظر السلطة والمتحالفين معها والمتعلقين حولها أو المنتفعين منها، وغياب هذا اللون من الحياد في إعلامنا يعود إلى أربعة أسباب رئيسية، هي:

- هيمنة السلطة التنفيذية وفرض وصايتها على الإعلام، ويبدو ذلك في صور كثيرة تتجلى في فرض قيود على حرية الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها وفرض قيود على حرية التملك وإصدار المطبوعات وعلى حرية التملك والبيث الإذاعي والتلفزيوني وفرض الرقابة على المطبوعات الداخلية والقادمة من الخارج، وفرض قيود على حرية الطباعة والتوزيع والإعلان.

وأخرى على حرية التنظيم المهني والنقابي والتحكم في ظروف عمل الصحفيين والإعلاميين من خلال قوانين جائرة تركز مفهوم سيطرة الدولة وحرمان الأفراد من حق الاختيار، ويصل تدخل الدولة في بعض الدول العربية إلى حد الاحتكار والسيطرة الكاملة لكنه يقل عن ذلك كثيراً في بعض الأحوال حيث تراقب الدولة أداء المؤسسات الإعلامية عن بعد.

- مشكلة الحصول على المعلومات، فمن المنشأ توجد قواعد لتنظيم حرية تداول المعلومات وتحديد نطاق السرية التي قد تفرض على بعض المعلومات، ويكون حظر المعلومات في حدود معينة، تضيق ولا تتسع، نظراً لطبيعتها ويكون الحظر لفترة زمنية محددة وليس بصورة مطلقة، فالشفافية في نظم المعلومات هي الوسيلة الأهم في مكافحة حالات نشر أو إذاعة معلومات ناقصة أو مخالفة للحقيقة، وتضمن قوانين الدول الديمقراطية حماية الحقيقة ليس من خلال إنزال العقاب البدني بالأفراد وإنما من خلال فتح قنوات الحصول على المعلومات وإتاحة قنوات إضافية تضمن حقوق الرد والتصحيح وطلب الاعتذار، وتصل إلى طلب التعويض في حال وجود ضرر مادي أو معنوي ترتب على الخطأ.

- التذرع باعتبارات الحفاظ على الأمن القومي: فرغم القوة التي تتمتع بها وسائل الإعلام للعمل على تنمية الوعي الأمني، فإنها تبقى رهينة للمصادر التي تزودها بالمعلومات والتوضيحات والبيانات، والتي هي في الغالب الأجهزة الأمنية التي تمتلك البيانات والمعلومات. وفي ظل العولمة الإعلامية وانتشار القنوات الفضائية الإذاعية والتلفزيونية وشبكات الإنترنت العربية، وغير العربية لم يعد بمقدور أي دولة التحكم في سياسة إعلامها الأمني، كما كان سابقاً، إلا من خلال وسائلها الإعلامية المملوكة لها فقط والتي سوف يترتب عليها عدم مشاهدتها إلا في المناسبات الوطنية المهمة، لذا فالقيود الإعلامية أوشكت على التلاشي في ظل العولمة الكونية، وحل بدلاً عنها الانفتاح الإعلامي، وأصبح الحل الوحيد للحد من هذه المشكلة هو إيجاد قنوات فضائية حديثة ومتطورة بأجهزتها ومعداتها وألياتها وكوادرها البشرية المؤهلة والمدربة لكي تحاول منافسة القنوات الفضائية الأخرى، من خلال جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، وبالتالي ضمان استمرار العمل الإعلامي قبل أن تصبح هذه القنوات مجرد تكملة عدد للقنوات الفضائية الأخرى.

- القيود الاحتكارية: فمصالح المالكين للهياكل الإعلامية باتت أحد أبرز مكونات الممارسة الإعلامية، ومتطلبات التسويق الإعلاني هي من دون شك العنصر الأهم في رسم هوية البرامج التي تقدمها وسائل الإعلام، وهذان البعدان: المال والإيديولوجيا، يحددان في شتى أنحاء العالم من مساحة الحرية والديمقراطية في الإعلام المعاصر على حساب عاملين أساسيين هما: حقوق المواطن المعاصر، وحرية الصحفيين، فالمجموعات الاحتكارية تتصرف بوجودها في شركات الإعلام على أنه أحد ميادين الاستثمار التي تتوقع منها كسواها مضاعفة أرباحها وعائداتها، كما أنها تستكمل عبرها دورة استثماراتها من خلال امتلاك أدوات التسويق والحماية المطلوبة لوجوه نشاطها الاقتصادي الأخرى ولشبكات الأمان السياسي التي تقيمها بتحالفات معلنة، وبفعل تلك الشراكة العضوية بين المال والسياسة، غالباً ما تتحول الملكية لوسائل الإعلام إلى أدوات تدخل وانحياز مباشرين.

تناول الصحافة المصرية لقضايا المواطنة

تم إجراء دراسة على تناول الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة لقضايا المواطنة خلال شهر يوليو 2010، فتم اختيار الأهرام كممثلة للصحف القومية، وتم اختيار جريدتي الوفد والأهالي كممثلتين للصحف الحزبية، وتم اختيار كل من الأسبوع والمصري اليوم كممثلتين للصحف الخاصة،

وقد اقتصرت فترة التحليل على النصف الأول من شهر يوليو (من 1 إلى 15 يوليو) وأخذنا بأسلوب الحصر الشامل للمواد الصحفية المنشورة بالصحف المستهدفة خلال الفترة المذكورة، ومن خلال تحليل المضمون توصلنا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها فيما يلي:

أولاً: نتائج جريدة الأهرام

اهتمت الأهرام بمناقشة قضايا المواطنة من خلال مختلف موادها الصحفية، تأتي في مقدمتها مواد الأخبار بنسبة 55,68%، يلي ذلك مواد الرأي بنسبة 22,8%، ثم مواد الاستقصاء بنسبة 21,6%، ونوضح ذلك فيما يلي:

أولاً: مواد الخبر

تأتي في المرتبة الأولى مواد الخبر بنسبة 55,68%، ونوضح ذلك فيما يلي:

النسب	التكرار	القضية
26%	13	شئون المحليات
16%	8	حقوق العمل
12%	6	الحق في السكن
10%	5	أزمة المياه
8%	4	أزمة العدالة
8%	4	ارتفاع الأسعار
6%	3	أزمة بدو سيناء
6%	3	الاحتجاجات والاعتصام
2%	1	حق التعليم
2%	1	حق الصحة
2%	1	حقوق الطفل
2%	1	مقتل خالد سعيد

تأتي في المرتبة الأولى اهتمام الأهرام بشئون المحليات، حيث نشرت أخبار عن مشروع وخطة تطوير القاهرة 2050 باعتباره مشروعاً قومياً تدخل فيه جميع الوزارات، وكذلك مشروعات إنشاء وتوسيع 14 محطة محولات كهربائية جديدة علي الجهود المختلفة وخطوط النقل اللازمة لها.

وأوضحت الجريدة سعي محافظة سوهاج إلي توفير المبالغ اللازمة لتنفيذ أعمال البنية الأساسية للمناطق العشوائية بالمحافظة وعددها 22 منطقة تنتظر التطوير منذ 12 عاماً، كما تناولت في أخبارها سوء أداء شركة النظافة في محافظة بورسعيد والتي لم يفلح معها كافة قرارات المجلس الشعبي المحلي، لإزالة كل المخالفات التي ترصدها الأجهزة بمحافظة القاهرة.

ونشرت أيضاً أخباراً عن معاناة أسوان مع الكهرباء ومياه الري، وترميم المدارس بمحافظة كفر الشيخ، واتجاه الحكومة نحو تطوير العشوائيات، وكذلك مشروعات الصرف الصحي بمحافظة سوهاج، وافتتاح عدد من المشروعات

الخدمية في مجال الطرق ومياه الشرب والصرف الصحي، وقيام مديرية أمن أسيوط بنشر مبردات للمياه في عدة مواقع بالقرب من أماكن التجمعات والكثافات هناك.

إلى جانب ذلك اهتمت الأهرام بخطة المشروعات التنموية والخدمية بمحافظة المنيا، وتطوير شبكات الكهرباء في المحافظات، وتطوير العشوائيات بكفر الشيخ.

وفي المرتبة الثانية يأتي اهتمام الأهرام **بحقوق العمل** حيث نشرت عن تحسين المعاشات المنصرفة مع أول تطبيق لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد، وتحدثت في أخبارها عن بعض المعوقات التي تواجه أصحاب المعاشات بمحافظة سوهاج، وكذلك العمل على حل مشكلات العمالة في شركة طنطا للكتان، وشركة النوبارية، وشركة امينستو، وتناولت أيضا خطة تحسين أحوال العاملين بالري، وصرف شهر مكافأة للعاملين بالسكة الحديد زيادة حوافز الصيادلة، وعن دور القطاع الخاص في توظيف 75 % من قوة العمل.

وفي المرتبة الثالثة جاء اهتمام الأهرام **بالحق في السكن** فنشرت أخبارا عن التعاقد مع وزارة الإسكان لشراء 8 آلاف وحدة سكنية بمدينة 6 أكتوبر مدعومة من وزارة الإسكان، وقيام وزارة الأوقاف بتوفير 100 ألف وحدة سكنية للشباب بإيجار شهري يتراوح من 180 إلى 200 جنيه، وكذلك استفادة 11 ألف شاب من مشروع إسكان مبارك بالوادي الجديد، وتوفير شقق لذوي الاحتياجات الخاصة.

كما نشرت أخبار عن تسليم المجلس القومي للمرأة عقود 50 وحدة سكنية للسيدات بلا مأوى المرحلة الأولى بمشروع هرم سيتي للإسكان التعاوني بالتعاون مع شركة أوراسكوم للإسكان التعاوني في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس بشأن توفير حياة كريمة للمواطن محدود الدخل.

أما المرتبة الرابعة فجاء بها اهتمام الأهرام **بأزمة المياه** حيث اهتمت في أخبارها بمشكلات المياه والصرف والري في الأقصر كما نشرت أخبارا عن شح مياه الري ودور ذلك في تهديد السلام الاجتماعي في الشرقية، والمغالاة في استهلاك المياه، وارتفاع أعداد العدادات المعطلة مما يؤدي لعدم احتساب القيمة الفعلية للاستهلاك.

إلى جانب ذلك نشرت الأهرام أخبارا عن إصلاح تسرب المياه بالمنوفية لتوفير مياه نظيفة، وعن تأسيس محطات رفع جديدة لخدمة شبكات الري والصرف الصحي لخدمة زمامات تصل إلى 900 ألف فدان علي مستوي المحافظات.

وفي المرتبة الخامسة يأتي اهتمام الأهرام بقضيتي أزمة العدالة وارتفاع الأسعار، فعن **أزمة العدالة بين المحامين والقضاة** فنشرت الجريدة أخبارا عن سير الجلسات والمحاکمات والمشاحنات بين ضباط الشرطة والمحامين، كما نشرت عن إضراب المحامين، واقتراحات حل الأزمة.

وحول **ارتفاع الأسعار** تحدثت الأهرام في أخبارها عن ارتفاع أسعار تذاكر القطارات، وارتفاع أسعار الدواجن بكفر الشيخ، واتجاه الحكومة نحو توفير سلع رمضان بأسعار معقولة ارتفاع أسعار الأرز.

وفي المرتبة الخامسة يأتي اهتمام الأهرام بقضيتي أزمة سيناء والاعتصامات، فعن **أزمة سيناء** تحدثت الأهرام عن الإفراج عن 20 معتقل من أبناء سيناء، وعن مؤتمر لقبائل شمال وجنوب سيناء لتحقيق الأمن، كما نشرت تصريحات لمفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية تؤكد أن أرض سيناء ليست للبيع لغير المصريين وأن سيناء هي البوابة الشرقية لمصر وحماتها لحماية لمصر كلها.

وعن **الاحتجاجات والاعتصامات** نشرت الأهرام عن اعتصام عمال الأبنية التعليمية بالأقصر، واعتصام عمال امنيسيتو، وعن وقفة احتجاجية لهيئة التمريض بمستشفيات بنها.

أما المرتبة السادسة فجاء بها اهتمام الجريدة بقضايا الصحة والطفل والتعليم ومقتل خالد سعيد، فعن **الصحة** نشرت عن إعدام كميات كبيرة من أكياس الدم تصل إلى نحو 150 كيسا شهريا، لأنها تلفت من سوء الحفظ في سوهاج .

أما عن **التعليم** فنشرت توضح انه في إطار جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية لخفض معدلات الأمية، وتوعية المجتمع بخطورة المشكلة، وحصر الأميين وإتاحة فرص التعليم لهم.. بدأت الهيئة العامة لتعليم الكبار بسوهاج في تنفيذ خطة إستراتيجية للقضاء علي الأمية بالمحافظة خلال 6 سنوات .

وحول **حقوق الطفل** نشرت أخبار عن التصدي لعمالة الأطفال في أسوان، وحول **مقتل خالد سعيد** تابعت الجريدة سير التحقيقات.

ثانيا : مواد الرأي

وجاءت بنسبة 22,8%، ونوضح كيفية تناول الجريدة لقضايا المواطنة من خلالها فيما يلي:

النسب	التكرار	القضية
20%	4	أزمة بدو سيناء
15%	3	مقتل خالد سعيد
15%	3	الزواج الثاني للأقباط
10%	2	ارتفاع الأسعار
10%	2	أزمة الكهرباء
5%	1	حق القراءة
5%	1	الفقر والبطالة
5%	1	حق العمل
5%	1	حق الصحة
5%	1	حق الغذاء
5%	1	التعذيب في السجون

يأتي في المرتبة الأولى اهتمام الأهرام بقضية **أزمة بدو سيناء** حيث أوضح كتابها أن هدفي التنمية والأمن لم يتحققا حتى الآن بالصورة التي تجعل سيناء مركزا اقتصاديا يليق بها وبتاريخها العريق، فالوجود السكاني مازال ضعيفا ومعدلات التنمية وعدد المشروعات أقل من المتوقع أو المأمول.

كما أوضحت الأهرام أن الحوادث التي تقع من حين لآخر، وعمليات تهريب المخدرات تؤثر سلبا في مناخ الاستثمار ومن هنا فإن الجهود لا بد وأن تتضافر من جميع الجهات المعنية داخل وخارج سيناء لتحقيق الهدفين معا، أي الإسراع بتحقيق معدلات نمو أكبر وتوفير بيئة آمنة في الوقت نفسه أخذا في الاعتبار أن سيناء يمكن أن تمثل نقلة نوعية ليس لأبنائها فقط بل للمصريين جميعا.

إلى جانب ذلك أكدت الأهرام أن أبناء سيناء هم أبناء مصر كلها، وفي قلب مصر كلها، وليس صحيحا أنهم مواطنون يتعرضون للإهمال، أو بعيدون عن تفكير متخذي القرار باعتبارهم بعيدين عن المركز الذي هو القاهرة.

وفي المرتبة الثانية يأتي اهتمام الأهرام بقضيتي مقتل خالد سعيد والزواج الثاني للأقباط، فعن **مقتل خالد سعيد** أكد كتابها انه لا يجوز بحال من الأحوال أن نسمح لاثنتين من المخبرين أن يلطخا الثوب الأبيض لأجهزتنا الأمنية التي تعمل في ظروف غاية في الصعوبة متحملة اوزار غيرها من أجهزة الدولة، وان هذين المخبرين قد تصرفا دون مسؤولية وفي غيبة عن الإجراءات القانونية.

كما أكدت الأهرام أن كرامة أي مواطن هي من كرامة الوطن، وكرامة المصري هي من كرامة مصر، وأنه لا يوجد قانون يعطي لأي هيئة السلطة في التعذيب أو الإيذاء البدني أو استخدام القوة المفرطة. وأن التعذيب هو جريمة بمقتضى الدستور لا تسقط مهما طال الزمن، وأن القانون ينظم حالة استخدام القوة بواسطة الشرطة ويربطها بالدفاع عن النفس. وبالتالي فإن أي واقعة تعذيب هي مرفوضة قانونيا وأخلاقيا

وأكد احد كتابها أن هناك آثار ضرب علي جسد الشاب، إلا أنها لن يمكن أن تكون السبب في وفاته، أي أن الوفاة لم تحدث نتيجة الضرب، وإنما نتيجة انحسار اللفافة البلاستيكية التي أدت إلي الوفاة الاختناق التحذير من مصدر للخطر علي مصر والمصريين وهو التشكيك في قرارات النيابة وأحكام القضاء.

وحول **الزواج الثاني للأقباط** أكدت مقالات الأهرام على ضرورة قطع الطريق علي من يسعي للتدخلات الخارجية، التي تتخذ من فكرة حماية المسيحيين في الداخل، ذريعة للتدخل في الشأن المصري الداخلي، بينما الحقيقة الثانية أن القوي الأجنبية تعمل من اجل مصلحتها، وهي لا تحب أحدا. هل نقول، إن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية في

حاجة إلي اجتهاد جديد يسمح بالزواج للمرة الثانية؟ وتساءلت لماذا لا تتم إعادة تفسير النصوص المقدسة حسب مقتضيات العصر الحديث، وبطريقة تتفق مع المرأة والرجل المعاصر؟، وأوضحت أن هناك كنائس مازالت تتبع رئاسات خارج مصر وقوانينها المليئة لم تتغير فيستطيع المسيحي المصري الذي ينضم إلي أحداها أن يحصل علي حكم كنسي بالتطبيق ويصادق عليه من الجهات الرسمية والخارجية المصرية مؤكدة ضرورة لا بد من إقرار جميع الكنائس (الطوائف) المسيحية في مصر بصفحة الزيجات التي تتم وفقا لشعائرها وأنظمتها وفي هذا تحقيق لرغبة كنيسةنا القبطية الأرثوذكسية وضمانا لحفظ ودوام الرابطة الزوجية مدي حياة الزوجية أو بموت أحدهما.

وفي المرتبة الثالثة يأتي اهتمام الأهرام بقضيتي ارتفاع الأسعار وأزمة الكهرباء، وعن **ارتفاع الأسعار** أكدت ارتفاع أسعار السجائر والحديد والأسمنت بعد زيادة الضرائب عليها اعتبارا من أول يوليو بهدف تدبير موارد مالية، موضحة انه ليس من المفترض أن ترتفع أسعار مواد البناء والسلع الصناعية بعد الرفع المحدود للغاية في أسعار الطاقة للمصانع، منتقدة تهديد مسؤولي المصانع بأن المستهلك سيتحمل هذا الارتفاع ومعتبرة ذلك ابتزاز غير مقبول، كما أنه غير أخلاقي، وغير اقتصادي أيضا... ويتعين تقويمه.

وحول **أزمة الكهرباء** انتقدت الأهرام توجيه الاتهامات للمواطنين بالإسراف وعدم المسؤولية وتساءلت لماذا تصدر الكهرباء علي الرغم من تدني مستواها في الداخل إما بحجة تخفيف الأحمال صيفا، أو الهواء والأمطار شتاء؟ كما تساءلت عن سبب الانقطاع المتكرر بصفة يومية ليلا ونهارا في القرى فقط، وإن حدث في المدن فبنسبة ضئيلة لا تقارن؟ معتبرة إنها بالفعل أزمة أصبحت تضاف إلي الأزمات العديدة التي تعيشها القرية المصرية والتي يجب أن نتوقف أمامها طويلا حتى يغير المسئولون من طريقة تفكيرهم ونظرتهم إلي القرية.

أما المرتبة الأخيرة فجاء بها اهتمام الأهرام بقضايا التعذيب في السجون والصحة والفقر والعمل والغذاء، فعن **التعذيب** في السجون طالبت بالارتقاء بأدوات البحث والتحري بما يغني الضابط عن استخدام القسوة، لكن الأمر يستحق موقفا حاسما يجتث هذا العار في أسرع وقت ممكن

وعن **الصحة** اثننت على الرعاية الصحية التي يوفرها المهندس سامح فهمي وزير البترول للعاملين بقطاعه سواء كانوا من الشباب أو أرباب المعاشات من خلال المراكز الطبية التابعة لوزارته في القاهرة أو الإسكندرية.

أما عن **الفقر** فاعتبرت هذه القضية لا يكفي لحلها الحديث عن التكافل الاجتماعي والزكاة والعمل التطوعي فالمجتمعات المدنية توصلت إلي حل هذه المشكلة عن طريق النهضة الصناعية، معتبرة أن الصناعة هي الباب الملكي لإقامة مجتمع سوي تتوفر فيه لكل أبنائه فرصة الكسب الشريف وهو أيضا المجتمع الذي لا يسعى أبناؤه إلي الهروب منه فالصناعة لديها القدرة علي توليد فرص العمل وتوليد الدخل وإتاحة فرص الترقى والنمو في الحياة وتكوين أسرة وحياة مستقلة.

وحول **العمل** اثننت على مشروع قانون التأمين والمعاشات الجديد والذي نعترف أنه يتضمن العديد من المزايا معتبرة أن النقطة المهمة والتي يجب التشديد عليها وأن يلتفت إليها نواب مصر خلال مناقشة مشروع القانون هو تحقيق الفصل التام بين أموال التأمينات والمعاشات، وأموال الخزانة العامة حتى بالرغم من ضمان الخزانة العامة لكل مؤمن عليه بالوفاء بمستحقاته التأمينية كاملة.

أما عن **الغذاء** فأكدت إن تأثير تغير المناخ علي انخفاض الإنتاجية الزراعية والتوسع في إنتاج الوقود الحيوي من الحاصلات الغذائية عالميا ومحدودية الموارد المائية المصرية يجب أن تكون صافرة صفراء تنبهنا إلي ضرورة زيادة الميزانية الخاصة بالقطاع الزراعي وأهمية العمل علي زيادة إنتاجنا من الغذاء دوريا.

وفيما يخص **الحق في المعرفة**، اكدت في مقالاتها أن القراءة أصبحت للجميع فعلا لا قولا من خلال هذا الكم الهائل من المكتبات المنتشرة في جميع أنحاء الوطن والمزودة بالكتب وتخاطب المراحل العمرية للقراء بداية من الطفولة ومرورا بالشباب و انتهاء بالكبار أيضا.

ثالثا: مواد الاستقصاء

وتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 21,6% ونوضح كيفية تناول الأهرام لقضايا المواطنة من خلالها فيما يلي:

النسبة	التكرار	القضية
42,1%	8	ارتفاع الأسعار
15,78%	3	الحق في الصحة
15,78%	3	الخدمات المحلية
10,53%	2	الحق في المعرفة
5,3%	1	الحق في الغذاء
5,3%	1	أزمة العدالة
5,3%	1	الخدمات المرورية

يأتي في المرتبة الأولى اهتمام الأهرام بقضية ارتفاع الأسعار فأوضحت في تحقيقاتها ارتفاع أسعار السلع والخضروات والسجائر، والحديد والاسمنت واللحوم والدواجن والأسماك، وكذلك الحبوب والبقوليات أهم مكونات الغذاء المصري فأوضحت انه يخصص لها جزء كبير من ميزانية الأسرة وبالتالي تؤثر في أي رواتب وتلتهم أي زيادات إذا ما حدث لها غلاء.

وفي المرتبة الثانية يأتي اهتمام الجريدة بالحق في الصحة والخدمات المحلية، وعن الحق في الصحة نشرت حوارا مع سعيد راتب مساعد وزير الصحة يؤكد على وجود نقلة جديدة للخدمات الصحية، كما أجرت تحقيقات عن المراكز الطبية المتخصصة والأدوية المغشوشة.

أما عن الخدمات المحلية فأجرت الجريدة تحقيقات عن خطورة أبراج الكهرباء والمحمول على المنازل، كما تساءلت عن دور المجالس الشعبية المحلية في مراقبة مستوي النظافة العامة في المناطق التي انتخبوا فيها بهدف حمايتها وصيانتها ورفع من مستوي المعيشة فيها؟ وأجرت تحقيقات عن فساد المحليات.

وفي المرتبة الثالثة يأتي اهتمام الأهرام بالحق في المعرفة حيث اهتمت بأنشطة وفعاليات حملة القراءة للجميع في جميع محافظات مصر من أقصى جنوبها إلي شمالها ومناطقها النائية، موضحة أنها تحمل شعار القراءة حق للجميع مستهدفة تشجيع النشء والشباب علي ارتياد المكتبات والاطلاع في أثناء الإجازة الصيفية .

أما المرتبة الأخيرة ف جاء بها اهتمام الأهرام بقضايا الغذاء والعدالة والمرور، فعن الغذاء نشرت حوارا مع أباظة أن المثار حاليا حول وجود نقص في كميات الأرز بالسوق المحلية، لا يعدو محاولة لافتعال أزمة من بعض التجار الذين يخزنون كميات ضخمة من الأرز طمعا في ارتفاع الأسعار خلال الأشهر المقبلة

أما عن أزمة المحامين والقضاة فتحدثت عن قرار نقابة المحامين بالإضراب عن العمل في المحاكم كورقة ضغط ترسخ عبرها دفاعا يصون كرامة المهنة وتمسكت بموقفها، لم يرق قلب أعضاء مجلس النقابة للحظة واحدة، كما استعرضت آراء مجموعة من المحامين والمستشارين حول القضية.

وحول المرور نشرت تؤكد معاناة المواطن التي لا حدود لها من التكديس والازدحام المروري خاصة وقت الذروة .

ثانيا: نتائج جريدة الوفد

تناولت جريدة الوفد قضايا المواطنة من خلال مختلف المواد الصحفية، جاءت في مقدمتها مواد الخبر بنسبة 66,66%، ثم مواد الرأي بنسبة 20,61%، ثم المواد الاستقصائية بنسبة 12,73%.

أولاً: المواد الخبرية

تأتي في المقدمة بنسبة 66,66% ونوضح ذلك فيما يلي:

النسب	التكرار	القضية
21,8%	24	والاعتصامات والاحتجاجات
17,3%	19	أزمة العدالة
17,3%	19	ارتفاع الأسعار
7,3%	8	الحق في الصحة
6,4%	7	أزمة بدو سيناء
6,4%	7	قانون الأحوال الشخصية
5,5%	6	حق العمل
4,5%	5	الحق في السكن
4,5%	5	الخدمات المحلية
4,5%	5	الغذاء
2,7%	3	مقتل خالد سعيد
2,7%	3	أزمة المياه
1,8%	2	الأحداث الطائفية
0,9%	1	عمالة الأطفال
0,9%	1	أزمة المواصلات

يأتي في المرتبة الأولى اهتمام الجريدة **بقضية الاحتجاجات والاعتصامات** فاستعرضت تهديد المزارعين بالاعتصام أمام مجلس الشعب، وكذلك اعتصام العاملين بمستشفيات القاهرة، ومستشفى قناة السويس، ومستشفى المنيا، ومستشفى بنها، احتجاجاً على التعسف الإداري المتبع ضدهم، وكذلك تظاهر موظفي الإحياء بالإسكندرية أمام مبني المحافظة احتجاجاً على رفض المسؤولين زيادة الحوافز ومساواتهم بموظفي قسم الإيرادات بالضرائب العقارية، كما تحدثت عن عودة عمال شركة أمونسييتو لصناعة الغزل والنسيج إلى الاعتصام أمام مجلس الشورى، وإضراب العاملين بهيئة الأبنية التعليمية.

إلى جانب ذلك نشرت أخباراً عن إضراب مرضات مستشفى الصدر بطنطا، وتظاهر عمال النظافة بالإسكندرية، وتهديد أساتذة الجامعة بالإسكندرية ومهندسون ضد الحراسة بالإضراب، واعتصام عمال الغزل في زفتى، وإضراب أطباء مستشفى سمود، إضراب عمال شركة حلج الأقطان بزفتى، ودخول الصحفي أحمد عطوان اعتصاماً مفتوحاً بمقر الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية بالغربية احتجاجاً على الموقف السلبي للمسؤولين بالمحافظة.

كما نشرت عن تهديد العاملين والإداريين بشركة المهن الطبية للأدوية بأبوسلطان بالإضراب عن العمل ووقف خطوط إنتاج الشركة تماماً احتجاجاً على تجاهل العاملين والإداريين من الزيادات في الرواتب.

وفي المرتبة الثانية اهتمت الوفد بقضيتي أزمة العدالة بين المحامين والقضاة، وارتفاع الأسعار، فعن **أزمة المحامين والقضاة** اهتمت الوفد بمتابعة تطور أزمة المحامين والقضاة، وأحداث نظر القضية بالمحكمة، والوقفات الاحتجاجية للمحامين وإضرابهم عن العمل، كما ركزت الوفد في أخبارها على مبادرة البدوي لحل الأزمة وإشادة المحامين بها.. كما انفردت الوفد بنشر نص وثيقة مطالب المحامين، والتهديد بتدويل القضية.

أما عن **ارتفاع الأسعار** فتناولت الجريدة ارتفاع أسعار الكهرباء، وكذلك ارتفاع أسعار الفاكهة هذا العام بشكل جنوني يفوق قدرة المواطن علي شرائه العديد من أنواع الفاكهة التي زادت أسعارها بنسبة تصل إلي 40% عن أسعار العام الماضي، كما نشرت أخبارا عن ارتفاع أسعار الأرز واللحوم، ارتفاع أسعار مختلف لع الغذائية الأخرى.

وفي المرتبة الثالثة جاء اهتمام الوفد **بالحق في الصحة**، حيث تناولت الجريدة في أخبارها أحداث تتعلق بعودة وباء أنفلونزا الطيور للظهور بين المواطنين، وجهود الحكومة في مكافحته، كما تناولت شراء وحدات إسعاف جديدة، وقرارات العلاج على نفقة الدولة، وإضافة عشر أمراض جديدة للعلاج على نفقة الدولة، وكذلك تناولت في أخبارها توقف العلاج المجاني بمستشفيات وزارة الصحة بمختلف المحافظات، بسبب ضعف الاعتمادات، ومشروع قانون إنشاء هيئة حكومية مستقلة لاعتماد جودة الخدمات الصحية.

أما المرتبة الرابعة فجاء بها اهتمام الوفد بأزمة سيناء، وقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين، فعن **أزمة سيناء** اهتمت الجريدة بتوضيح أزمة الو في أخبارها ومطالبتهم الإفراج عن جميع المعتقلين منهم كما استعرضت جهود الحكومة ومشايخ الترابين في احتواء الأزمة، والإفراج عن المعتقلين في سيناء.

أما عن **قانون الأحوال الشخصية**، فقامت الجريدة في أخبارها بتناول قانون الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية، والتعديلات التي أجريت عليه، كما نشرت الوفد النص الكامل لمشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين والذي أعده التيار العلماني وسلمه لوزير العدل، وتحديث أيضا عن الانتقادات القبطية لمشروع الأحوال الشخصية للعلمانيين الأقباط.

وجاء اهتمام الجريدة **بحق العمل** في المرتبة الخامسة، حيث نشرت عن قرار الحكومة تعديل لوائح نظم العمل في شركات قطاع الأعمال العام تماشيا مع تشريعات العمل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك نشرت خبرا عن الأجور الخاصة بالعاملين في شركات القطاع العام، وعن تأكيد حركة "بيطريون بلا حدود" إن إيقاف تكليف الأطباء البيطريين تعقيم واغتيال مهنة الطب البيطري.

كما تحدثت عن زيادة حوافز الصيادلة بنسبة 175% و صرف حوافز للمفتشين الصيدليين تقدر بـ 300 جنيه شهريا، وعن صرف المستحقات المالية لعمال كتان طنطا، والطلب الخاص بزيادة مرتبات رجال الشرطة، وكذلك إنشاء صندوق مالي لكل فئة يمول من أصحاب الأعمال لصالح 18 مليون عامل.

وفي المرتبة السادسة جاء اهتمام الوفد بقضايا الحق في السكن، والغذاء، والخدمات المحلية، وعن **الحق في السكن** أوضحت الوفد في موادها الخبرية قيام هيئة الأوقاف المصرية بتحويل المشروع السكني الذي تقيمه على أرض الأوقاف بمدينة قليوب إلى استثمار سياحي، بما لا يتناسب مع طبيعة المنطقة الريفية المقام عليها المشروع والتي لا تتمتع بأية مقومات سياحية مقارنة بالمدن العمرانية الجديدة.

كما أوضحت صمت المحليات عما تشهده مناطق مصر الجديدة والحجاز والألف مسكن من أعمال هدم مستمرة لعشرات الفيلات القديمة ذات الطابع المعماري والأثري حيث قامت مافيا الأراضي بشراء الفيلات القديمة في شوارع الخليفة المأمون والمقريري وشارع الشهيد حسن لطفي الطيار وشارع عويس وغيرها من الشوارع الهامة وحولها الي أبراج سكنية مخالفة للتراخيص.

وتناولت أيضا تقريرا رسميا يؤكد وجود نحو 404 مناطق عشوائية شديدة الخطورة غير آمنة علي السكان ولا تقل خطورتها عن كارثة الدويفة، كما نشرت عن أزمة الوحدات السكنية بمنطقة زمزم ببورسعيد.

وعن **الحق في الغذاء** أوضحت الوفد ان الحكومة تواجه مأزقا حرجا بسبب عدم وجود أرز لتلبية احتياجات البطاقات التموينية، كما تحدثت عن أزمة رغيف الخبز في قرية سرايوم التابعة لمركز فايد بالإسماعيلية، وأزمة رغيف الخبز في الدقهلية، وبيع سلع منتهية الصلاحية في مجمعات أسوان الاستهلاكية، واستعدادات الحكومة لتوفير الغذاء مع حلول شهر رمضان.

وحول **الخدمات الحكومية والمحلية** تحدثت الجريدة عن أزمة الكهرباء في الريف، كما تحدثت عن إنشاء محطات للري والصرف الزراعي بالفيوم لمواجهة النقص الحاد في مياه الري بالمحافظة، وإقامة قطاع مستقل لشركة توزيع كهرباء مصر العليا بمحافظة الأقصر وهروب المواطنين من التعامل مع قطاع الخدمات الحكومية، وكذلك نشرت أخبارا عن تراجع أداء الخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية في مجالات الاتصالات الأرضية والنقل والصحة وسوق العمل، وعن تعرض أهالي المنيا للخطر بسبب مرور أسلاك الضغط العالي فوق المناطق السكنية داخل بعض المدارس وجوار مستودعات الأنايب.

يلي ذلك اهتمام الجريدة بمقتل خالد سعيد، وأزمة المياه، وعن **مقتل خالد سعيد** نشرت الوفد أخبارا عن الاحتجاج الشعب على مقتله، وخاصة قيام مجموعة من نشطاء الموقع الاجتماعي "الفييس بوك" بتدشين حملة جديدة تحت اسم "كلنا خالد سعيد" لحث ضباط الشرطة علي وقف التعذيب واستخدام العنف في أقسام الشرطة ضد المواطنين.

أما عن **أزمة المياه** فتناولت الجريدة أزمة المياه من مختلف جوانبها فأوضحت في احد أخبارها تسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية بمنطقة حوض الزعفران في زمام قرية برهمتوش جنوب الدقهلية في تدمير الزراعات، كما تحدثت عن تلوث المياه في أسيوط، والعجز في مياه الري في بعض المناطق وتفاعس الوزارة عن تركيب محطات الري.

وفي المرتبة الثامنة جاء اهتمام الوفد بقضية **الأحداث الطائفية** فنشرت الوفد خبرا عن تحذير القس بيمن شاكر عدل كاهن منطقة ميت نما والقرى المجاورة لها، من نشوب أحداث طائفية في منطقة قليب، وذلك بسبب بناء سور حول قطعة أرض مملوكة لمطرانية شبرا للأقباط الأرثوذكس منذ 8 أعوام.

كما نشرت الجريدة تصريحات للشيخ علاء ماضي أبو العزايم شيخ الطريقة العزمية وعضو المجلس الأعلى للطرق الصوفية يتهم فيها أقباط المهجر والجماعات الإسلامية بتأجيج نار الفتنة بين المسلمين والمسيحيين مؤكداً أن غياب الحوار الإسلامي المسيحي هو ما أدي إلي ما نعيشه الآن من احتقان طائفي، وأكدت في موادها الخبرية دعوة الشيخ إلى حوار إسلامي مسيحي.

وفي المرتبة الأخيرة جاء اهتمام الوفد بقضايا عمالة الأطفال، وأزمة المرور، وعن **عمالة الأطفال** نشرت الوفد عن تحذير مشيرة خطاب وزيرة الأسرة والسكان من زيادة الطلب علي عمالة الأطفال بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأكدت أن مصر لم تقلل حجم عمالة الأطفال في إطار التعاون مع الأزمة.

أما عن **أزمة المواصلات** فتحدثت الجريدة عن تعطيل مترو الأنفاق ومعاناة المواطنين من جراء ذلك.

ثانياً: مواد الرأي

تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 20,61%، وقد تناولت الجريدة من خلالها مختلف قضايا المواطنة، ونوضح ذلك فيما يلي:

النسب	التكرار	القضية
2,9%	10	أزمة بدو سيناء
17,64%	6	الفقر
8,8%	3	البطالة
8,8%	3	المشاركة السياسية
5,88%	2	أزمة الشباب
5,88%	2	الحق في السكن
5,88%	2	مقتل خالد سعيد
2,9%	1	حقوق الفلاح
2,9%	1	حقوق المرأة
2,9%	1	الحق في الصحة
2,9%	1	الخدمات المحلية
2,9%	1	أزمة العدالة
2,9%	1	ارتفاع الأسعار

يأتي في المرتبة الأولى اهتمام كتاب الوفد بقضية **أزمة بدو سيناء** حيث تناولت الجريدة في مقالاتها أزمة سيناء مشددة على ضرورة أن تغير الحكومة سياستها الأمنية تجاه أبناء سيناء محذرة إننا بذلك نفقد سيناء ولا نحافظ عليها، فأكدت

الوفد أن مصر الرسمية تأخرت كثيراً في مساعدة أبناء سيناء ليعودوا - وتعود سيناء - إلي الحياة الطبيعية العادية، وطالبت بضرورة المصالحة بينهم وبين الحكومة.

كما ناقشت في مقالاتها مشاكل سيناء معتبرة أن البطالة تضرب سيناء، والهجرة بدأت تمثل مشكلة فيها، ورؤوس الأموال تبتعد والاستثمار فتوقف ولا يريد أن يتقدم بسبب المشاكل التي تتعرض لها سيناء.

واثنت على موقف الحكومة أخيراً معتبرة أن الدولة قد أحسنت بتغيير إستراتيجية تعاملها وتعاطيها مع ملف سيناء من حيث تبني مفاهيم جديدة أكثر حكمة وعقلانية لاحتواء كل المشاكل والهموم التي يعاني منها المواطن السينائي وكان أبرزها تلك الأفكار الخاطئة والمعقدة بالتشكيك في وطنية بعض أبناء سيناء وميلهم إلي العنف في الحصول علي حقوقهم واشتغالهم بالتهريب والمخدرات وتجارة السلاح.

يلي ذلك اهتمام الكتاب **بقضية الفقر** فانقدت الوفد في مقالاتها الحكومة بسبب تفشي أوضاع الفقر بين المواطنين واتجاه الحكومة دائماً نحو فرض المزيد من الضرائب، وأكدت أيضاً أن المواطن يعاني من مشكلات ترتبط بالاحتياجات اليومية وهذه تمثل جانب المعاناة لدي الجماهير وهي تتصل أكثر بالجانب الاقتصادي وتعتبر أثراً من آثار الصراع الطويل مع الاستعمار والصهيونية مثل: أزمة المساكن - عدم توافر وسائل المواصلات المناسبة - عدم كفاءة المرافق (كهرباء - تليفونات - صرف صحي - مياه شرب - الخ) - عدم كفاية الخدمات (الرعاية الصحية - التعليم - البيئة الخ) - وجود عجز واختناقات في المواد التموينية والسلع الغذائية - عدم تكافؤ الدخل عند الغالبية مع متطلبات المعيشة.

كما أكدت الوفد ان الفقراء في مصر أصبحوا مادة مزيدة في كل الأحاديث الرسمية وشبه الرسمية ولكنهم في نفس الوقت تحولوا إلي كم مهمل في كل القرارات والتصرفات الرسمية وشبه الرسمية أيضاً.

وأكدت على أن الشعب يعاني من جوع وفقر وجهل وانعدام تعليم وعلاج، شعب يسكن القبور والجحور والشوارع وتحت الكباري، كما زادت معدلات هروب الشباب علي سفن متهالكة في موجات متكررة من الهجرة الجماعية غير المشروعة، وزادت المناطق العشوائية في كافة المدن التي لا يتوفر فيها الخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي أو مسكن مناسب أو غير ذلك، وزادت معدلات أولاد الشوارع والمهمشين وسكان المقابر والضالين!!..

كما أكدت أن مصر أصبحت تحتل أماكن متقدمة علي قائمة الدول التي يتفشي فيها الفساد وعدم احترام القانون والشفافية كما احتلت مكاناً متقدماً علي قائمة المجتمعات الفاشلة وغير القادرة علي تلبية مطالب الغالبية من أبناء شعبها، فكان من الطبيعي مع انفصال السلطة والحكومة عن الشعب وعدم قدرتها علي حماية مواطنيها في الداخل أو الخارج.

وفي المرتبة الثالثة يأتي اهتمام الوفد بقضيتي البطالة والمشاركة السياسية، فعن **البطالة** انتقدت الجريدة في مواد الرأي أوضاع المواطن المصري ملقبة بالمسئولية على الحكومة موضحة أن مصر نسبة الإعالة فيها من أعلى دول العالم بسبب البطالة المتفشية وقد تصل النسبة إلي أكثر من (1 : 5) بمعنى أن فرداً واحداً يعول خمسة أفراد أو أكثر مؤكدة ان هناك الكثير والكثير من صور الإحباط تخلق شعوراً عميقاً لليأس فرضت علي الشعب المصري فحولت حياته إلي صور من الكآبة والحزن، وبدا كأن النظام أدخلنا في نفق مظلم لا يبدو في نهايته بصيص من نور وأمل.

وذلك كتاب الوفد أيضاً أن الوظائف الموجودة علي قلفتها أصبحت محجوزة لأبناء كبار القوم ومن له واسطة أو علي رأي المثل لذلك اتجه الشاب المصري إلي البحث عن عمل - أي عمل - خارج الوطن وأخذ يبحث عن لقمة العيش في البلاد العربية والأفريقية وأحياناً البلاد الأوروبية.

كما انتقدوا حديث الحكومة عن خلق وظائف للشباب ثم علي النقيض اتخاذ الإجراءات وإصدار القوانين لرفع سن المعاش، فذكرت الوفد "تعالوا بنا نتصور أن الحكومة جادة جداً في رفع سن المعاش إلي 65 عاماً كما هو مقترح وأن معدلات الزيادة في الالتحاق ببطابور البطالة تتزايد كل عام بما يساوي 1% النتيجة الحتمية لذلك أن باب الالتحاق بأي وظيفة سيتم غلقه علي أعضاء حزب الوساطة وسيكون الالتحاق من النوافذ لمن لديه واسطة أو هو أحد أبناء الأكابر أو أصحاب اللياقات البيضاء أو ممن يدفعون الرشاوى ويقدمون العطاءات والهبات لمن يملكون القرار"

أما عن **المشاركة السياسية** فتحدثت الوفد عن حق المواطن في انتخابات نزيهة وأنه لا بد من ممارسة ضغوط حقيقية علي نظام الحكم من أجل أن يعي أهمية الإنصات إلي أصوات الجماهير وأن يأخذ مطالب الأحزاب والقوي السياسية بالجدية اللازمة معتبرة ان ممارسة تلك الضغوط تتطلب حشد قوي المعارضة إيجابياً بالانخراط مع الجماهير وتبني قضاياهم والالتحام بالمواطنين علي أرض الواقع وحشدهم وراء المطالب الوطنية حتي تكون لتلك الأحزاب والقوي السياسية قدرة علي التأثير في قرارات أهل الحكم مستندين إلي دعم الجماهير وتأييدها، كما أكدت أن المقاطعة والسلبية والانعزال عن الشارع السياسي ليست هي السبيل للضغط علي أهل الحكم.

وفي المرتبة الرابعة يأتي الاهتمام بقضايا الحق في السكن، ومقتل خالد سعيد، وأزمة الشباب، فعن **الحق في السكن** تناولت المقالات قضية العشوائيات التي تخنق العاصمة، ومثلها عشرات الألوف في كل محافظات مصر، والمآسي التي كشفت عنها حوادث حريق التونسي والأسواق السرطانية التي يزرعها الناس وتستقر بمرور السنين لتصبح من معالم الشارع المصري متسائلة "لماذا لا تقوم الدولة بتخصيص الأراضي للمواطنين، باعتبار أن لهم حقوقاً في أرض يعيشون فيها، وأخري يدفنون فيها، كما كان يقول الرئيس السادات رحمه الله.. قطعة الأرض هي أسس الانتماء للوطن.. فلا تتركوا الناس حتى تكفر بالوطن!!"

وعن **مقتل خالد سعيد** ذكرت الوفد في مقالاتها ان الشاب لم يكن في حالة تلبس وهي تعاطي المخدرات أو الاتجار بها، وهو ما يعطي الحق للمخبرين أو أي مواطن ضبطه، ولكن كان في سبيل وتم القبض عليه وتفتيشه وضربه، وهو ما يخالف جميع مواد القانون، حيث أن المخبرين ليسوا من مأموري الضبط، كما انهما قاما بالقبض علي مواطن وتفتيشه وضربه بغير وجه حق.

أما عن **أزمة الشباب في مصر** فأكد كتاب الجريدة أن الشباب يعاني الشعور بالضياع وعدم الانتماء إلي الأمة موضحين أننا لم نعمل سوياً من الآن لإرساء العدالة والمواطنة الكاملة واحترام الآخر والبعد عن الأغراض، بل وتحديث مفاهيم أو ثوابت عفي عليها الزمن فلن نستطيع أن نحافظ علي هذا الشعب وعلني هذا البلد.

وجاء اهتمام الجريدة في المرتبة الأخيرة بمجموعة من القضايا تشمل كل من حقوق المرأة، وارتفاع الأسعار، والخدمات المحلية، وأزمة العدالة، والحق في الصحة، وحقوق الفلاح، وحول **حقوق المرأة** اهتمت المقالات بمحاولات للنهوض بالمرأة البعض منها موجه للوظائف التي كانت محرومة منها والبعض محاولات لتفعيل دورها في المشاركة السياسية والبعض موجه لوقف العنف ضدها مثل قضايا الختان والتحرش الجنسي وقضية أطفال الشوارع التي نتج عنها فتيات ضحايا يعاد تأهيلهن ورعاية أطفالهن غير الشرعيين في مؤسسات اجتماعية بالإضافة الي محو أميتها وتأهيلها لاحتياجات سوق العمل.

أما عن **ارتفاع الأسعار** فاعتبرت انه رغم أن الدستور المصري ينص علي حق المواطن في التعليم والمسكن والمأكل والعلاج وأن نظام الحكم - أو الدولة كما يسميها الدستور - يضمن حصول المواطن علي هذه الحقوق، إلا أن الدولة - أو نظام الحكم - ارتضي لنفسه أن يحرر الاتجار في كل هذه الحقوق وأن يطلق تحديد الأسعار فيها جميعاً للتجار وأصحاب السطوة والنفوذ دون رقابة تذكر.

وحول **الخدمات المحلية** تحدثت الجريدة عن رصف الشوارع مستعرضة حالات رصف الشوارع في عدد كبير من المحافظات.

وفيما يخص **أزمة العدالة** تناولتها الجريدة في مقالاتها مؤكدة ان المحامين هم أشقاء للقضاة، مهما اختلفت المواقع، والمزايا الأدبية والمادية.. ويوم تقع الواقعة بين القضاة وبين النظام لن تنفعهم حصانتهم.

وعن **الحق في الصحة** ناقشت الوفد تدهور الأوضاع الصحية في مصر مستشهدة آخر الإحصائيات الرسمية التي تؤكد وفاة 80 ألف مواطن سنوياً، بسبب الفشل الكبدي.

أما عن **حقوق الفلاح**، فتحدثت الجريدة في مقالاتها عن حقوق الفلاح المصري متسائلة ماذا تريد الحكومة من الفلاح المصري؟ لماذا تنقله بالهموم والديون وتخنقه بأزمات مفتعلة من صنع يديها؟

ثالثاً: المواد الاستقصائية

اهتمت الوفد بتناول قضايا المواطنة من خلال مواد الاستقصاء بنسبة 12,73%، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

النسب	التكرار	القضية
42,85%	9	شئون المحليات
9,5%	2	أزمة المواصلات
9,5%	2	الحق في الصحة
9,5%	2	الحق في السكن

النسب	التكرار	القضية
4,8%	1	أزمة بدو سيناء
4,8%	1	أزمة مياه الري
4,8%	1	أزمة العدالة
4,8%	1	الحق في الغذاء
4,8%	1	ارتفاع الأسعار
4,8%	1	حق الطفل

يأتي في المرتبة الأولى اهتمام الوفد **بقضايا شئون المحليات** حيث أجرت الجريدة تحقيقات عن ترعة الزمر ومصرف بشتيل حيث تخرقا الكتل السكنية بمحافظات القاهرة الكبرى، محذرة من أن ذلك يؤدي إلى كوارث صحية وقنابل بيئية وبؤر تلوث ومصادر للأوبئة والأمراض تصطاد ضحاياها من المواطنين الغلابة، الذين شاء حظهم العاثر السكني بجوارها.

كما أجرت تحقيقا عن منطقة المريوطية بالهرم باعتبارها تعاني كارثة بيئية من العيار الثقيل، وأزمة مرورية مزمنة، كما تحدثت عن حريق سوق التونسي بحي البساتين بالقاهرة الذي اندلع مؤخرا وأدى إلي مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة العشرات التساؤلات حول مدي توافر الأمن والأمان في الأسواق الشعبية التي تنتشر في شتي أنحاء وأطراف القاهرة، مؤكدة أن الحريق الذي أطلق شرارته سقوط سيارة من أعلي الكوبري قد كشف عن حالات التسيب الإداري وغياب الرقابة من الأحياء وشرطة المرافق سوء تصميم وغياب صيانة الكباري.

إلى جانب ذلك نشرت تحقيقات عن الفساد في المحليات والرشاوى، معتبرة انه رغم أن المواد أرقام 158 و159 و160 من الدستور، تمنع الوزراء والموظفين العموميين، من التعامل مع أموال الدولة بالبيع أو الشراء أو الإيجار فوزراء حكومة الحزب الوطني، حصانتهم فوق الدستور والقانون والبرلمان الذي يحصنهم ضد المحاكمة، ويتراخي في إصدار قانون محاكمة الوزراء.

نشرت الجريدة أيضا مواد عن قرارات الإزالة للمباني المخالفة بالقاهرة، وعن مشكلة القمامة في محافظتي القاهرة والجيزة تحولت إلي أزمة معقدة بعد عجز الأجهزة المسؤولة بهاتين المحافظتين عن إيجاد مخرج للتخلص من تلال القمامة التي غطت الشوارع والميادين في أعقاب توقف شركات النظافة الأجنبية عن العمل نتيجة خلافات مالية. يلي ذلك اهتمامها بكل من الحق في السكن، وفي الصحة، وأزمة المواصلات.

وعن **الحق في السكن** تناولت في موادها استخدام المقابر بيوتا للسكن، كما أجرت حوارا مع ممدوح حمزة حول إجهاض مشروعه الخاص بإسكان المتضررين من السيول، وتحدثت أيضا عن بحث العواجيز عن مكان يأويهم في الشوارع متسائلة ما حكاية عواجيز الشوارع؟ كيف يعيشون؟ أين دور الرعاية الاجتماعية المسؤولة عنهم؟

أما عن **الحق في الصحة** فأجرت الوفد تحقيقا عن إقرار مشروع قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية، موضحة انه قانون يثير الجدل، خاصة عند الفقراء الذين أبدوا تخوفهم من تحويلهم إلي قطع غيار بشرية للأغنياء.

كما تحدثت عن مافيا تجارة الأعضاء مستشهدة بدراسة حديثة للدكتور علاء غنام، مدير برنامج الحق في الصحة لدي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والتي أثبتت تفشي ظاهرة تجارة وسياحة الأعضاء في مصر وعدم وجود أرقام واضحة ومعلومات حتي الآن عن مدي انتشارها وأعداد المنتفعين بها وكيفية القضاء عليها.

وعن **أزمة النقل والمواصلات** تحدثت الجريدة عن معاناة سكان القاهرة الكبرى قد خاب أملهم في مترو الأنفاق، بسبب كثرة الأعطال والمشاكل التي أصابته، بالتركيز على معاناة المواطنين.

أما المرتبة الثالثة والأخيرة فجاء بها اهتمام الوفد بقضايا بدو سيناء، ومياه الري، وأزمة المحامين والقضاة، وارتفاع الأسعار، وحق الطفل، والحق في الغذاء، وعن **بدو سيناء** تحدثت الوفد في تحقيقاتها عن أزمة بدو سيناء، فاستعرضت

أرائهم حول ان الحكومة لم توفر لعودة سيناء ضمانات الاستقرار، وتركت البدو يحملون وحدهم علي أكتافهم عبء التنمية تحاصرهم الديون ويغرقون في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية أيضاً.

وعن مياه الري فنشرت تحقيقات عن أزمة مياه الري في محافظة الدقهلية.

وحول أزمة المحامين والقضاة أكدت الوفد في تقاريرها ان أزمة القضاة والمحامين قد دخلت المرحلة الأخيرة من النفق المظلم رغم محاولات البعض لإخراج الأزمة منذ بدايتها من احدي الطرق الجانبية للنفق ليسهل السيطرة عليها عن طريق تقديم مبادرات لعلاج المشكلة، معتبرة أن بعض القوي السياسية والمصالح الانتخابية كانت تقود الأزمة بسرعة إلي نهاية النفق وإلي طريق لا يمكن الرجوع فيه وشكلوا حواجز وستائر حديدية لإفساد المبادرات ولمنع خروج الأزمة من النفق.

وأكدت في مواده أيضا أن ما حدث بين القضاة والمحامين لم يكن نتاجا حادثا عابرا في نيابة طنطا ولكنه جاء نتيجة نيران مشتعلة تحت الرماد واحتقان مدفون بين الطرفين مغلف بستار واقى ضعيف كان كافيا لحادثة من الممكن احتواؤها أن تحطم هذا الستار وتفجر أزمة وتشعل نيرانا يضع عليها كل يوم بعض الأشخاص مزيدا من البنزين دون أي بادرة في الحل.

أما عن ارتفاع الأسعار فتحدثت في تحقيقاتها عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات مستعرضة كافة أسعار السلع الغذائية. وعن حقوق الطفل أوضحت في تحقيقاتها خطورة ارتكاب الأطفال لجرائم القتل والسرقة، مؤكدة ان السرقة والتسول هما مصدر الرزق الوحيد أمامهم وسقط الكثيرون منهم في شرك المخدرات وأدمنوا الشذوذ الجنسي. أما عن الحق في الغذاء فنشرت تحقيقاتها عن أزمة الخبز موضحة معاناة المواطنين.

ثالثا: نتائج جريدة الأهالي

تناولت الأهالي قضية المواطنة من خلال مختلف المواد الصحفية، وتأتي في مقدمتها مواد الخبر بنسبة 77%، ثم مواد الاستقصاء بنسبة 17,1%، ثم مواد الرأي بنسبة 5,7%.

أولا: مواد الخبر

النسب	التكرار	القضية
33,33%	9	الاعتصامات والاحتجاجات
26%	7	ارتفاع الأسعار
7,41%	2	الحق في الصحة
7,41%	2	أزمة العدالة
3,7%	1	فساد التعليم
3,7%	1	حقوق المرأة
3,7%	1	حقوق الفلاح
3,7%	1	خدمات المحليات
3,7%	1	أزمة المياه
3,7%	1	شئون الأقباط
3,7%	1	التعذيب

يأتي في المرتبة الأولى اهتمام الأهالي بأخبار الاعتصامات والاحتجاجات حيث نشرت أخبارا عن عودة عمال شركة أمونسيو للغزل والنسيج للاعتصام، واحتجاج عمال طنطا، واحتجاجية المعلمين أمام وزارة التربية والتعليم احتجاجا

علي وفاة 6 من زملائهم من المراقبين في امتحانات الثانوية العامة، وكذلك تهديد العاملين والإداريين والسائقين بمديرية الطب البيطري بالمنوفية والإدارات والوحدات التابعة لها بتنظيم إضراب عن العمل احتجاجاً علي حرمانهم من صرف الحوافز وقصرها علي الأطباء فقط.

كما نشرت أخباراً عن إضراب عمال شركة الغزل والنسيج بدمياط، وتجمع العشرات من الإداريين في أسبوط رافعين لافتات تطالب الوزارة بإنقاذهم من الجوع وبمسأواتهم بالأئمة، وكذلك منع الفلاحين في الفيوم من التظاهر احتجاجاً علي قرار محافظ الفيوم رقم 4201 للاستيلاء المؤقت علي أكثر من 150 فدانا لصالح شركة الفيوم للغاز من أجل توصيل الغاز لمصنع سكر.

وفي المرتبة الثانية يأتي الاهتمام بقضية ارتفاع الأسعار حيث نشرت أخباراً عن قيام الحكومة برفع أسعار الطاقة سوف يهدد مصالح العمال وسوف يؤدي إلي خسائر في الشركات العامة للصناعات الثقيلة، وكذلك قيامها برفع أسعار الأرز بنسبة 100% لصالح المحتكرين وكبار التجار، وارتفاع أسعار الزيوت، وزيادة أسعار الأرز في السوق وتسبب ذلك في اختفاء شيكارة الأرز التمويني لدي البقالين الأمر الذي تسبب في تكديس المواطنين علي المكاتب التموينية واشتباكاتهم بالأيدي في سبيل الحصول علي كيلو أرز.

وفي المرتبة الثالثة يأتي اهتمام الجريدة بنشر أخبار عن الحق في الخدمات الصحية، وأزمة العدالة بين المحامين والقضاة، فعن الحق في الصحة نشرت توضح خفض عدد قرارات العلاج بنسبة 60% يوميا، كما تحدثت عن مخالفات نواب قرارات العلاج علي نفقة الدولة.

أما عن أزمة العدالة بين المحامين والقضاة، فأوضحت أن حل أزمة المحامين مع رجال القضاء والنيابة العامة، بات محسوماً ومحسوراً بيد هيئة محكمة جناح مستأنف طنطا وحدها، باعتبارها صاحبة الولاية القضائية الوحيدة في القضية، كما نشرت توضح قيام هيئة محكمة جناح مستأنف طنطا برئاسة المستشار مصطفى إمبابي بالعدول عن قرارها بإطلاق سراح المحامين المحبوسين إيهاب ساعي الدين ومصطفى فتوح بسبب استمرار نغمة العداة لقلّة من صغار المحامين الموالين لبعض كبار المحامين سواء من داخل مجلس النقابة العامة أو خارجه ضد القضاء واتهامهم بأنهم طغاة ومرتشون في هتافاتهم أمام المحكمة بجلستها الثانية.

وفي المرتبة الأخيرة جاء اهتمام الأهالي بقضايا فساد التعليم، وحقوق المرأة والفلاحين، وأزمة المياه، وشئون المحليات، والأقباط، والتعذيب، وعن فساد التعليم فركزت على حالة الفوضى والارتباك التي أصابت كل قطاعات المدرسة مصر الجديدة.

أما عن حقوق المرأة، فناقشت حق المرأة في الجلوس على منصة مجلس الدولة من خلال نشرها لتصريحات المستشار مقبل شاعر الرئيس الأسبق لمجلس القضاء الأعلى يؤكد فيها أن تجربة القاضيات كانت تجربة ناجحة بكل المقاييس وان السبب وراء قرار إبعاد المرأة عن الجلوس علي منصة مجلس الدولة يرجع إلي المجتمع الذكوري والرؤية السائدة التي لا تزال تنظر للمرأة نظرة دونية باعتبار أن الرجل يكفلها بينما في الواقع المعيشي المرأة تشارك الرجل في تحمل المسؤوليات فهي أكثر من نصف المجتمع.

وعن حقوق الفلاح، أوضحت اتجاه الحكومة نحو جبايات جديدة على الفلاح وتحصيل الغرامات.

وفيما يخص أزمة المياه، أكدت الأهالي وجود عجز مائي بسبب الزيادة السكانية المطردة وزيادة الطلب علي المياه وزيادة المساحات المزروعة بالأرز وهو ما جعل السحب من المخزون الاستراتيجي لبحيرة ناصر مستمراً لتوفير احتياجات الزراعة والصناعة والشرب خاصة مع الارتفاع المتواصل لدرجات الحرارة.

وعن شئون المحليات نشرت الجريدة عن فشل شركات النظافة في حل أزمة القمامة في شوارع العاصمة.

أما عن **شئون الأقباط** فنشرت توضح إعداد القانون الموازي (قانون العلمانيين) للأحوال الشخصية. وحول **التعذيب** أوضحت الأهالي في احد أخبارها أن الشكاوي الخاصة بانتهاك الحقوق المدنية والسياسية قد احتلت المركز الثاني في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حيث تلقت المنظمة 1532 شكوى تركزت بالأساس علي جرائم التعذيب.

ثانيا: مواد الاستقصاء

وتحتل المركز الثاني وذلك بنسبة 17,1 % ونوضح ذلك فيما يلي:

النسب	التكرار	القضية
33,33%	2	الحق في الصحة
16,6%	1	أزمة بدو سيناء
16,6%	1	شئون الأقباط
16,6%	1	الحق في العمل
16,6%	1	تدمير الأرض الزراعية

اهتمت الجريدة في مادتها الاستقصائية بالحق في الصحة في المقام الأول، حيث أجرت تحقيقات عن النظام الجديد للعلاج علي نفقة الدولة موضحة انه سيوفر 5.2 مليار جنيه في السنة بما يعادل 50% من الميزانية في الوقت الذي يعلن فيه خبراء الصحة أن منظومة العلاج في مصر تحتاج إلي 10 مليارات جنيه في السنة كحد أدني لتغطية الفئات الأكثر احتياجا في المجتمع الذين لم ترحمهم قرارات الحكومة الغاشمة استعرضت آراء المرضى ومعاناتهم.

وفي المرتبة الثانية يأتي اهتمامها بأزمة بدو سيناء، وشئون الأقباط، والحق في العمل، وتدمير الأرض الزراعية، وعن **أزمة بدو سيناء** أوضحت ان الفوضى تسري في أعماق أزمة سيناء وان أبناءها محرومون من خيراتها والحل رفع يد الداخلية عن مقدراتها مؤكدة ان سلسلة من الأزمات اشتعلت علي ارض شمال سيناء بدءا من 2005 العام الأكثر سخونة بالمحافظة بعد حملته اعتقالات عشوائية طالت الآلاف من سكان شمال سيناء بعد تفجيرات طابا وشرم الشيخ ومطار الجوره، مستعرضة آراء أهالي سيناء.

أما عن شئون الأقباط، فأوضحت في مادتها أن التيار العلماني القبطي قد قدم نسخة من المشروع الموازي لقانون الأحوال الشخصية للأقباط المقدم من قبل الكنيسة لوزارة العدل حيث يتضمن المشروع الموازي رؤية العلمانيين للقضية، واستعرضت الأهالي آراء المتخصصين في مختلف المجالات حول القانون الدستور أو مع العهود والمواثيق الدولية فيما يختص بحقوق الإنسان.

وعن الحق في العمل، فتحدثت عن معاناة العمال حيث أوضحت تدهور الأوضاع في المصانع والشركات العامة والخاصة الآلاف من العمال حيث يشربون مياها ملوثة ويعيشون تحت المداخن ويعانون الأمراض الصدرية.

وعن تدمير الأرض الزراعية تساءلت الأهالي عن سبب التعدي علي الملكيات الخاصة التي يقات أكثر من ألف أسرة من ريعها في الزقازيق موضحة انه قد تقدم بعض المواطنين من ملاك الأرض بطلب للحصول علي تراخيص مبان علي أملاكهم الخاصة من شبكات المرافق بالمحافظة وفوجئوا بالإفادة بأن هذه الأراضي مقترح خدمات ولا يجوز البناء عليها مما تسبب ذلك في إصابة البعض منهم بأزمات قلبية وجلطات وحالات وفاة لذلك نطالب بإلغاء هذا القرار الظالم الذي سوف يدمر مستقبل أولادنا وأسرنا، ويقضي علي البقية الباقية من قوت العيش لنا ولأسرنا.

وفيما يخص **أزمة بدو سيناء** أوضحت أن الفوضى تسري في أعماق أزمة سيناء وان أبناءها محرومون من خيراتها والحل رفع يد الداخلية عن مقدراتها مؤكدة أن سلسلة من الأزمات اشتعلت علي ارض شمال سيناء بدءا من 2005 العام الأكثر سخونة بالمحافظة بعد حملته اعتقالات عشوائية طالت الآلاف من سكان شمال سيناء بعد تفجيرات طابا وشرم الشيخ ومطار الجوره، مستعرضة آراء أهالي سيناء.

ثالثا: مادة الرأي

وتحتل المركز الثالث بنسبة 5,7%، وقد ناقشت الجريدة من خلالها قضيتي الفقر والتعليم وذلك بنسب متساوية لكل منهما، وحول قضية الفقر أكدت أن استجابة الجمهور بالإسهام في حل مشكلات الفقر والإفقار يرتبط بمدى حصول هؤلاء علي حقوقهم المعيشية في العمل والسكن والتعليم والعلاج والمشاركة السياسية، كما أوضحت أن وسائل الإعلام لابد ان تقوم بتوعية الجمهور بحقوقه المجتمعية والمسئوليات المترتبة علي هذه الحقوق علاوة علي اهتمام وسائل الإعلام بمحاولة إشراك الجمهور في عملية تقييم الموضوعات التي تنشرها وتدعيها بحيث يسهم الجمهور المتلقي في تعديلها وتطويرها.

وعن حق التعليم، ناقشت الأهالي مشروع تطوير كليات التربية باعتبار انه لا مبرر له وانه سيضعف من الاضطراب في مؤسسات إعداد المعلم بمختلف تخصصاتها، وقد يؤدي إلي تدمير البنية الحالية الراسخة.

رابعا: نتائج جريدة المصري اليوم

تناولت جريدة المصري اليوم قضايا المواطنة من خلال مواد الخبر والرأي والاستقصاء، وقد احتلت مواد الخبر المرتبة الأولى بنسبة 72,2%، يلي ذلك مواد الرأي بنسبة 27,3%، فالمادة الاستقصائية بنسبة 0,53%.

أولا: المادة الخبرية

احتلت المرتبة الأولى من حيث تناول قضايا المواطنة المختلفة، ونوضح ذلك فيما يلي:

النسبة	التكرار	القضية
13,22%	18	ارتفاع الأسعار
8,88%	12	أزمة المحامين والقضاة
8,88%	12	الاعتصامات
8,15%	11	أزمة الغذاء والطاقة
7,41%	10	الحق في الخدمات الصحية
7,41%	10	أزمة بدو سيناء
7,41%	10	الحق في السكن
7,41%	10	مقتل خالد سعيد
6,66%	9	شئون الأقباط
5,9%	8	استصلاح الأراضي
4,44%	6	حق العمل
2,9%	4	حق التجمع
2,9%	4	أزمة المياه
2,9%	4	المرور والمواصلات
22,22%	3	حق المشاركة السياسية
0,74%	1	سوء استعمال الشرطة للقوة
0,74%	1	الأذان الموحد
0,74%	1	الحق في المعرفة
0,74%	1	حقوق النوبيين

اهتمت الجريدة في المرتبة الأولى بتناول **قضية ارتفاع الأسعار** حيث نشرت أخبارا عن ارتفاع أسعار العديد من السلع الرئيسية، واتجاه الحكومة نحو دعم السلع التموينية والاستعداد لشهر رمضان، وكذلك ارتفاع أسعار البنزين والسيارات موضحة تأثير ذلك على المواطنين ومعاناتهم، ونشرت الجريدة أيضا أخبارا تؤكد ارتفاع معدل التضخم وأسعار السلع الغذائية مستشهدة بتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كما اهتمت بارتفاع أسعار الكهرباء فذكرت على لسان المصادر أن عام ٢٠٠٨ شهد زيادة في أسعار الكهرباء وصلت إلى ٧.٥ % كحد أدنى، بينما توقفت الزيادة عام ٢٠٠٩ بقرار من مجلس الوزراء مراعاة للظروف الاقتصادية السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية.

وفي المرتبة الثانية جاء اهتمام الجريدة بكل من أزمة العدالة بين المحامين والقضاة، والاعتصامات، **فعلن أزمة المحامين والقضاة** تابعت الجريدة تطورات أحداثها ومحاولات مختلف الأطراف المعنية وضع تصور لإنهاء الأزمة، أما عن **الاعتصامات والاحتجاجات** فقد اهتمت الجريدة في أخبارها باعتصام عمال الشركة الاقتصادية للتنمية الصناعية، واعتصام موظفي هيئة الأبنية التعليمية وحرص وزير التعليم على مكافأتهم، وكذلك اعتصام عمال شركة «أسمنت مصر - بنى سويف»، كما نشرت خبرا عن مرور 100 يوم على اعتصام أهالي طوسون أمام وزارة الزراعة اعتراضا على طردهم من أرضهم التي يعيشون عليها في الإسكندرية منذ سنوات، وعن احتجاج مزارعين في المنيا على نزع أراضيهم. واعتصام أهالي طوسون بالإسكندرية.

يلي ذلك اهتمام الجريدة بقضية **الغذاء** حيث قدمت أخبارا عن استبعاد نحو ١.٨ مليون أسرة من الأسر المستفيدة من البطاقات التموينية، بدعوى عدم أحقيتها للدعم، كما نشرت خبرا عن ضبط الحكومة لأطنان من اللحوم والمواد الغذائية الفاسدة وعن أزمة الخبز في المنصورة.

وكذلك نشرت أخبارا عن بدء الحكومة حزمة من الإجراءات لمواجهة أزمة نقص السلع الغذائية الأساسية قبل شهر رمضان، والتي ظهرت بوادرها في نقص الأرز وارتفاع أسعار الدواجن واللحوم.

وفي المرتبة الرابعة جاء اهتمام الجريدة بقضايا الصحة والسكن وأزمة بدو سيناء ومقتل خالد سعيد، وحول **الحق في الصحة** نشرت أخبارا عن العلاج على نفقة الدولة وحق الفقراء في ذلك، وفي إطار ذلك حرصت الجريدة على نشر تصريحات لوزير الصحة يوضح فيها أهمية العمل على تحسين جودة الخدمات الصحية، مما يعود بالنفع على صحة المواطن والمجتمع، بالإضافة إلى بناء الثقة بين الجهاز الصحي والمواطنين ومراعاة حقوق المرضى وضمان رضائهم عن الخدمات الصحية، كما نشرت توضح موافقة وزارة الصحة على إضافة ١٠ أمراض جديدة لنظام العلاج على نفقة الدولة، مشيرة إلى أن عدد الأمراض التي تغطيها قرارات العلاج على نفقة الدولة ارتفع إلى ١٥ مرضاً.

وبالنسبة **لقضية السكن** أوضحت الجريدة أن وزارة الإسكان قد منحت ٢٦٢ مطوراً عقارياً مهلة ٦ أشهر، لالتهام من المشاريع المخصصة لهم في المناطق العمرانية الجديدة، في الوقت الذي بدأت فيه إعداد مخطط استراتيجي لعدد من المدن بالتعاون مع شركات عالمية، وقامت أيضا بنشر أخبار عن استصلاح الأراضي موضحة اتجاه الحكومة نحو مواجهة ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وعن انهيار مساكن بالدويقة ومعاناة سكانها.

كما وجهت الجريدة دعوة إلى إزالة المباني المخالفة لقانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، وإخلاء المباني السكنية في القاهرة من الوحدات الإدارية لإنقاذ الثروة العقارية واستعادة ملايين الوحدات السكنية والإسهام في حل الأزمة المرورية وزيادة معدلات الأمان في العقارات، والتي تستلزم إنشاء مناطق خاصة للأعمال والشركات بعيداً عن المباني السكنية.

وعن **أزمة بدو سيناء** نشرت أخبارا عن تجدد الاشتباكات بين البدو والحكومة، وعن مبادرة إعادة التوافق بين البدو وبين وزارة الداخلية، كما تحدثت عن مطالبهم السبعة، ونشرت تصريحات لموسى الداح أحد المطلوبين امنيا يؤكد فيها ان هناك حالة من الاحتقان الشديد في الأوساط البدوية نتيجة ممارسات وزارة الداخلية، وكذلك أوضحت أفرج وزارة الداخلية عن ٢٠ معتقلاً سياسياً و١٦ معتقلاً جنائياً بشمال سيناء.

وعن **مقتل خالد سعيد والتعذيب في السجون** نشرت المصري اليوم أخبارا عن الوقفات الاحتجاجية لمناهضة التعذيب، والوقفات الاحتجاجية والمسيرات التضامنية مع خالد سعيد، كما حصلت المصري اليوم على نسخة من نص التحقيقات في قضية مقتل خالد سعيد، موضحة ان التحقيقات كشفت عن مفاجآت أثبتتها نيابة الاستئناف في أوراقها، وهي تلقي شهود الإثبات في الواقعة تهديدات عبر تليفوناتهم تطالبهم بعدم مغادرة منازلهم أو الذهاب إلى النيابة للإدلاء بأقوالهم في التحقيقات.

يتلو ذلك اهتمام الجريدة في المرتبة الخامسة بشئون الأقباط بالتركيز على قضية الزواج الثاني، فنشرت تصريحات للأقباط تؤكد أن القضاء العادل يحافظ على شريعة الأقباط ولا يتدخل في شؤونهم الدينية التي لا علاقة لأي جهة أخرى بها، كما نشرت أخباراً عن مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين الموازي، المقدم من التيار العلماني موحدة موقف طائفة الروم الأرثوذكس الرافض لقانون الأحوال الشخصية الموحد لغير المسلمين، الذي تعمل لجنة من وزارة العدل على إعداده بمشاركة الكنائس الأرثوذكسية والإنجيلية والكاثوليكية، وتحدثت عن اتهام العلمانيون الأقباط الكنيسة بمحاولة إفساد مؤتمرهم الخاص بقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين.

أما المرتبة السادسة فجاء بها اهتمام الجريدة بقضية استصلاح الأراضي فنشرت خبراً يوضح اتجاه الحكومة نحو استصلاح المزيد من الأراضي للتوسع في زراعة القطن والأرز بما يلبي الاحتياجات، كما نشرت خبراً يوضح استجابة الحكومة لها حيث بدأت عمليات إزالة فدادين بلوان تروى بمياه الصرف الصحي تشكل خطورة على صحة المواطن، وناقشت أيضاً قضية نقص مياه الري وتلوثها، كما نشرت أخباراً عن اتجاه وزارة الري نحو تنفيذ المشروع القومي لتطوير الري لتوفير 20% من المياه خلال 10 سنوات.

واهتمت الجريدة في المرتبة السابعة بقضايا العمل فنشرت تصريحات تؤكد حرص الحكومة المصرية على رعاية نحو 8 ملايين عامل «مهمش» من العمالة غير المنتظمة في الأنشطة الزراعية والصيد والتشييد والبناء والتجارة والنقل، كما أوضحت تعديل لوائح نظم العمل للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام، لتساير تطوير تشريعات العمل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مصر.

كما نشرت أخباراً عن ارتفاع أجور العمال بقطاع الكهرباء، وارتفاع أجور أئمة المساجد، ورغبة الحكومة في أداء رسالتهم بكفاءة نحو المجتمع والوطن في الظروف الراهنة، ووضع الآليات اللازمة لمد مظلة التأمينات الاجتماعية لنحو 18 مليون مواطن وأسره، هم مجموع العاملين بالقطاع الزراعي والصيادين وعمال الترحيل والمناجم والمقاولات والباة الجائلين.

يتلو ذلك اهتمام الجريدة بقضايا الحق في التجمع، ومعاناة المواطنين من نقص المياه وتدهور وسائل المواصلات، ففيما يخص حق التجمع أوضحت المصري اليوم إصدار محافظ السويس قراراً بحل 43 جمعية أهلية بالمحافظة، لعدم ممارستها النشاط الذي أنشئت من أجله وعدم انعقاد الجمعيات العمومية لها بانتظام، وعدم خدمتها للنطاق الجغرافي المتواجدة فيه، وارتكاب عدة مخالفات إلى جانب عدم وجود مقار لعدد منها، كما ناقشت الجريدة قانون الجمعيات الأهلية الجديد، كما نشرت خبراً عن إعلان مؤسسي نقابة المعلمين المستقلة عن إشهارها بشكل رسمي، في تحد واضح لوزارة القوى العاملة، التي ترفض وجود النقابة المستقلة أو قبول أوراق تأسيسها، بحجة أنها ليست الجهة المنوطة بذلك.

وحول المعاناة بسبب أزمة المياه نشرت المصري اليوم خبراً عن انفجار ماسورة مياه الشرب بميدان الجزيرة، واستعانت بآراء شهود عيان أكدوا معاناتهم وفشل جهود الإصلاح، وكذلك أوضحت في أحد أخبارها انقطاع مياه الشرب عن قرية ابوكساه بالفيوم، وكذلك نشرت خبراً عن انفجار ماسورة مياه ضخمة في نهاية محور ٢٦ يوليو بمحافظة ٦ أكتوبر، فأوضحت معاناة المواطنين جراء ذلك حيث أغرقت المياه الشوارع الرئيسية والفرعية بالمنطقة، وأدت إلى إعاقة حركة السيارات والمارة، وتسببت في انقطاع مياه الشرب عن ٥ مناطق حيوية، كما نشرت أخباراً عن خطة الحكومة لتقليل الفاقد من المياه.

أما عن أزمة المرور فقد أوضحت الجريدة رغبة محافظ القاهرة في الإبلاغ عن المخالفات المرورية للمواطنين من خلال هواتفهم المحمولة ونشرت تصريحاً له يوضح أن هناك تجاوباً كبيراً من المواطنين للالتزام بالإشارات والكاميرات التي تعمل بالخلايا الضوئية، ونشرت أخباراً عن تزويد المترو بأجهزة حديثة، وإنشاء مترو الأنفاق في الإسكندرية موحدة من خلال تصريحات مفيد شهاب أن المشروع ليس ترفاً لأن المحافظة بحاجة إليه، حيث سيقلل من الزحام، خاصة في الوقت الذي يزيد فيه السكان في مصر بنسبة ٧٪ سنوياً، مما يزيد من الطلب على النقل.

أما المرتبة التاسعة فجاء بها اهتمام المصري اليوم بحق المشاركة السياسية وذلك من خلال طرحها لمؤتمرات الوطنية للتغيير ومطالبتها بضرورة مقاطعة الانتخابات إذا لم تتم وفق ضمانات تمنع تزويرها، وأهمها إجراؤها تحت إشراف دولي، كما أوضحت الجريدة حملة الجمعية الوطنية للتغيير طرق الأبواب على المواطنين في منازلهم لجمع مليون توقيع على بيان الجمعية الأول "معاً سنغير".

وفي المرتبة الأخيرة ورد اهتمام الجريدة بكل من سوء استعمال الشرطة للقوة، والحق في المعرفة، وحقوق النوبيين، وعن سوء استعمال الشرطة للقوة نشرت المصري اليوم خبراً عن اقتحام قوة من أفراد الشرطة إحدى لجان امتحانات الثانوية العامة في محافظة كفر الشيخ والاعتداء بالضرب على مدير لجان المراقبة، وإحداث إصابات بالغة في رأسه، بعد ضبطه نجل مسئول بارز في مديرية أمن كفر الشيخ متلبساً بـ«الغش» عن طريق ساعة إلكترونية قادرة على تخزين المعلومات.

أما عن قضايا النوبيين وحقوقهم، فنشرت المصري اليوم خبراً يوضح مطالبة النوبيين الرئيس مبارك بتنفيذ وعده بمنح النوبيين حقوقهم، وأهمها العودة لأراضيهم، ولمناطقهم.

وعن حق المواطن في القراءة والتثقيف أوضحت الجريدة انطلاق فعاليات حملة «القراءة للجميع»، حيث أقيمت ٣٠ خيمة بمختلف المحافظات، تضم كل واحدة ١٠ آلاف كتاب بإجمالي ٣٠٠ ألف كتاب، فضلاً عن ٢٠٠٠ كتاب مجاني ضمن مبادرة «المليون كتاب المجانية».

ثانياً: مواد الرأي

ناقشت المصري اليوم من خلالها قضايا المواطنة وذلك بنسبة 27,3%، ونوضح ذلك فيما يلي:

النسبة	التكرار	القضية
19,6%	10	قضية مقتل خالد سعيد
15,68%	8	أزمة الفقر والبطالة
11,8%	6	أزمة العدالة بين المحامين والقضاة
9,8%	5	المشاركة السياسية للأحزاب والمواطنين
7,8%	4	أزمة بدو سيناء
5,88%	3	كيان الدولة
5,88%	3	التنظيم المروري
3,9%	2	الحرية الاقتصادية
1,96%	1	حق العمل
1,96%	1	حق التظاهر السلمي
1,96%	1	ارتفاع الأسعار
1,96%	1	التمرد على فكرة الدولة المدنية الحديثة
1,96%	1	غياب العدالة والمساواة
1,96%	1	قانون الطوارئ
1,96%	1	الخدمات المحلية
1,96%	1	حق السكن
1,96%	1	الزواج الثاني للأقباط
1,96%	1	حق تكوين الجمعيات

تأتي في المرتبة الأولى قضية مقتل خالد سعيد حيث انتقدت الجريدة تطور قانون الطوارئ إلي بلطجة تحت شعار حماية امن الدولة، كما طرحت تساؤلاً عن سبب دفاع الداخلية عن الشرطيين، موضحة أن الداخلية لا تدافع عنهما، ولكنها لا يمكن أن تدينهما لان هذا معناه ألا تكرر ما حدث مع خالد سعيد مع آخرين، وهي تدرك تماماً أنها تنوي أن

تكرره، وأضاف الكتاب في مقالاتهم انه على الداخلية أن تلغي شعار الشرطة في خدمة الشعب لتعلن بداية عهد من الاستعلاء على المواطنين.

وأضافت أيضا أن مقتل المواطن خالد سعيد هو نموذج للخلل والفساد والتكبر الذي أصاب السلطة السياسية، وان الاحتجاج على وفاته هو احتجاج شارك فيه بسطاء الناس من اجل قضية غير فئوية مست كرامتهم وأخرجت من داخلهم شعورا هائلا بالظلم وقلة الحيلة، فاعتبرت أن قضية خالد سعيد لم تكن قضية تعذيب، وإنما هي اغتيال مواطن تمسك بحقه في معرفة أسباب الإصرار على تفتيشه والتحقق من شخصيته من جانب رجال الأمن الذين يفترضون أن تحقق المواطن من احترامهم للقانون هو من قبيل مقاومة السلطات يتطلب مسح المواطن من الوجود.

أما المرتبة الثانية فقد اهتمت الجريدة بها **بقضية الفقر والبطالة** حيث تحدث الكتاب عن أزمة الفقر والبطالة ومعاناة الشباب من جراء ذلك ورغبته في مجرد عيشة آدمية، فأكدت الجريدة ان الفقر أصبح يشمل أكثر من 40% من المصريين ويخفق الطبقة الوسطى، ويزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مؤكدة ان ضغوط الحياة المختلفة تدفع بالمواطنين نحو الانتحار، كما أكدت أن حكومة رجال الأعمال الذين باعوا كل شيء من أيام الفراعنة حتى يومنا هذا، باعوا المصانع والأراضي وهربوا الأثار، فعلا الحداية لا تلقى كتاكتيت، وحكومة رجال الأعمال لن تلقى للغلبة إلا بمزيد من الإفقار والمهانة، فلا بد من تكاتف كل المظلومين لإزالة الغمة عن هذا الوطن، ولتكن البداية باسترداد فلوس المعاشات بحكم قضائي معتبرة أن الحلول الفردية غير مجدية، ولا بد من تحرك جماعي لحل الأزمة.

وأوضحت الجريدة في مقالاتها أن المطلوب هو تغيير السياسات الداخلية والخارجية التي أوصلت البلاد إلى ما تعاني منه حاليا، في جميع المجالات والقطاعات وليس في مجال أو قطاع بعينه، بصرف النظر عن الأشخاص، ولأنه لا يمكن إحداث تغيير حقيقي في السياسات الراهنة دون تغيير في قواعد إدارة اللعبة السياسية نفسها، فمن الطبيعي أن يكون المدخل السياسي هو المدخل الرئيسي والوحيد للتغيير.

وفي المرتبة الثالثة يأتي اهتمام الجريدة **بقضية المحامين والقضاة** وذلك بالتركيز على حقوق كل منهم المهذرة، فأوضحت انه حين كان القاضي مهابا يحترمه الجميع ولا يتدخل في عمله احد ويثق الكل في عدالته لم يكن ممكنا ان تحدث معركة بين قاض ومحام، وعن أوضاع المحامين أوضحت ان العامة أصبحوا ينظرون إلى المحامي نظرة لا تليق بهذه المهنة السامية، فأوضحت ما يؤدي إليه ذلك من زعزعة ركائز دولة القانون.

كما أكدت المصري اليوم على ان الموضوع ليس هو محاكمة محام على خطأ ارتكبه، أو حتى أعمال القانون في العشرات منهم، فهذا هو الأصل والحق والواجب مع كل مواطن يخالف القانون، لكن الأزمة الحقيقية صارت في أن الحق يراد به باطل، ولم يعد الهدف مجرد أعمال القانون بقدر ما هو تركيع الخصوم سياسياً وقضائياً، تركيعاً يجعل تكرار هذه المناوشات صعباً في المستقبل، ويحقق لبعض القضاة أملهم في الحصول على تأكيد واعتراف من المحامين والمجتمع بعلوهم وقداستهم، ويدفع الجميع لـ«الانحناء في حضرتهم»، كما ردد الكثير منهم عند بداية الأزمة.

وطالبت الجريدة أيضا في مقالاتها بان أن حل هذه العقدة في يد أصحابها، ولكن الأمر يحتاج إلى الكثير جداً من الهدوء والروية وإعمال العقل وعمق الإيمان بالصالح العام والتضحية في سبيله ما أمكن.. كل ذلك من أجل وطننا العزيز ووجودنا الشامخ الذي نحرسه بأرواحنا في الحرب والسلام على السواء.

يتلو ذلك الاهتمام **بالمشاركة السياسية** فأكد كتاب الجريدة عدم رغبة المواطنين في المشاركة سياسيا لإيمانهم بالتمثيلية المكررة التي تجرى في الانتخابات، كما تناولوا مشاركة الأحزاب السياسية موضحين أن غياب الممارسة الديمقراطية في مصر لا يقتصر على الحكومة والحزب الحاكم، وإنما يمتد ليشمل جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية، خصوصا داخل الأحزاب السياسية، المعارضة منها وغير المعارضة، وذلك باستثناءات قليلة جداً وربما نادرة، منتقدين دور النظام الحاكم في رفض توفير بيئة سياسية وقانونية حاضنة لبذرة التعددية الحزبية وتعتمد التدخل في شؤون الأحزاب لإثارة الخلافات والانشقاقات الداخلية. أن الممارك الانتخابية هي معامل لاختبار جماهيريتها وفعاليتها وقدرتها على ممارسة العمل السياسي، ومن ثم فعليها أن تكون جاهزة ومستعدة لخوضها في أي لحظة.

أنه يستحيل إجراء انتخابات رئاسية حقيقية في مصر إلا بإزالة القيود المفروضة على ترشح المستقلين، مما يتطلب ضرورة تعديل المادة ٧٦ من الدستور.

ثم **قضية بدو سيناء** حيث أكدت الجريدة في مقالاتها ان بدو سيناء يحكمهم قانون خاص فأقاموا دولة داخل دولة، وبذلك أوضحت المصري اليوم ضرورة ان تعيد الدولة النظر في مؤسساتها حيث فقد الشعب الثقة في أغلب المؤسسات

وأصبح يحتاج إلى دولة محايدة تحارب الفساد وتعيد لهم حقوقهم المسلوبة، كما أكدت أن قوات أمن المحلية تتعامل مع بدو سيناء كمخلوقات غير آدمية أو عدائية.

أما المرتبة السادسة فجاء بها اهتمام الجريدة بالحرية الاقتصادية، وكيان الدولة، وحول الحرية الاقتصادية ذكرت المصري اليوم في مقالاتها أن الحرية الاقتصادية لا تستقيم بدون حرية سياسية تضمن أداء «السوق» لوظيفتها، كمنظم لتنافسية تقوم على احترام القانون، وللحيلولة دون تحولها إلى غابة يسود فيها منطق القوة، غير أن مصر لا تزال، للأسف، تشكل استثناء من القاعدة، حيث يقف رجال الأعمال عقبة رئيسية في طريق التحول الديمقراطي، فانتهت الجريدة كون الشريحة الأهم من طبقة رجال الأعمال لا تزال تشكل جزءاً أساسياً من نظام الاستبداد، أما الشريحة الباقية، فتبدو واقفة في منطقة رمادية، رغم حرصها على الوقوف على مسافة من النظام، ولم تقرر بعد أن تلقى بثقلها إلى جانب القوى الساعية لإحداث تحول ديمقراطي.

كما انتقدت الجريدة قيام الدولة ببيع شركات ومصانع إلى «مستثمرين» بعضهم خردها وباعها خرده وطرده العاملين ثم باع الأرض بمليارات.. غير أن أكثر تجليات المؤامرة حدة في اعتقادي أن التفاوت الرهيب بين الأسعار والأجور وإطلاق حرية ارتفاع الأسعار دون ضوابط أو روابط مع تقييد الأجور خاصة أجور موظفي الحكومة والدولة تقييدا خانقا، قد فتح باب الفساد من وسع.

أما عن كيان الدولة فناقش الكتاب مسؤولية الدولة عن مواطنيها من خلال مؤسساتها، وذلك بالتركيز على دور وزارة الداخلية التي اعتبرها الكاتب الأهم بين هذه المؤسسات حيث أنها أكثر الوزارات احتكاكاً بالمواطنين، في الشارع والعمل، للشكوى واستخراج البطاقة وجواز السفر، في محطات المترو وفي المصالح الحكومية، وفي مباريات كرة القدم، وفي المظاهرات وفي خلافات القضاة والمحامين، وفي صراعات الأحزاب، كما أكدت ضرورة ان تتجه الحكومة نحو تجويد الخدمات، واستعادة قوتها الخارجية، وكرامتها المفقودة، وتعيد رفع رؤوس أبنائها المغروسة الآن في الطين، وبهذا الأسلوب الجديد نضمن العدالة والمساواة بين المواطنين.

كما ناقشت الجريدة مسؤولية الدولة عن مواطنيها من خلال مؤسساتها، وذلك بالتركيز على دور وزارة الداخلية التي اعتبرها الكاتب الأهم بين هذه المؤسسات حيث أنها أكثر الوزارات احتكاكاً بالمواطنين، في الشارع والعمل، للشكوى واستخراج البطاقة وجواز السفر، في محطات المترو وفي المصالح الحكومية، وفي مباريات كرة القدم، وفي المظاهرات وفي خلافات القضاة والمحامين، وفي صراعات الأحزاب، كما أكدت ضرورة ان تتجه الحكومة نحو تجويد الخدمات، واستعادة قوتها الخارجية، وكرامتها المفقودة، وتعيد رفع رؤوس أبنائها المغروسة الآن في الطين، وبهذا الأسلوب الجديد نضمن العدالة والمساواة بين المواطنين.

وفي المرتبة السابعة يأتي اهتمام الجريدة بحق العمل، والتمرد على فكرة الدولة المدنية الحديثة، وغياب العدالة بين المواطنين، والخدمات المحلية، وارتفاع الأسعار، وحق السكن، وحق تكوين الجمعيات، وقانون الطوارئ، وحق التظاهر السلمي.

وحول حق العمل تحدث احد كتاب الجريدة عن معاناة المواطنين من جراء التعنت في العمل مستشهدا بإصرار احمد زكي بدر على تكليف بعض المدرسين بالمراقبة في الثانوية العامة فمات ستة منهم بسبب سوء التغذية ونقص السوائل في الدم، مؤكدا أن ذلك نتيجة للفقر الذي وصل إليه المعلمون.

كما تحدثت مقالات الجريدة عن الحق في العدل والمساواة، مؤكدة غياب العدل والمساواة وانتشار الظلم والظالمين حيث تعذيب المواطنين واغتصاب حقوقهم وإهدار كرامتهم.

أما عن حق التظاهر السلمي، أكدت الجريدة انه حق ديمقراطي للتعبير عن الرأي منتقدة إصرار السلطة التنفيذية في كل العهود على مواجهة التظاهرات بالعنف على نحو أصبح معه العنف اللفظي والمادي هو الطابع الغالب على ممارسة المصريين لحق التظاهر.

ناقشت الجريدة أيضا معاناة المواطن جراء الاختناقات المرورية، فأوضحت ان هناك حجم تسبب دمر شوارع القاهرة ولم يحل مشاكلها، وان هناك إهمال حكومي للشوارع، كما ان عدم تنظيم إشارات المرور يؤدي إلى إصابة حوالي 25 شخصا بين مصاب وقتيل كل يوم. وزارة الداخلية على منع مرور سيارات النقل بكل أحجامها، على طريق مصر - الإسكندرية الصحراوي أيام الخميس والجمعة والسبت من كل أسبوع.

وعن قضية النظافة، كتب احد كتاب الجريدة يوضح فساد المحليات مستشهدا بسوء أوضاع النظافة في محافظة الجيزة ومطالباً بضرورة التحرك معتبرا ان فساد المحليات كان سبباً في ظهور العشوائيات.

كما تناولت المقالات حق المواطن في السكن من خلال مناقشة الحكم في كارثة الدويقة وضرورة محاسبة المسؤولين عنها.

وحول ارتفاع الأسعار، انتقدت إحدى المقالات ارتفاع أسعار السلع الغذائية في مصر، وتأثير ذلك على معاناة المواطنين.

أما عن قضية الزواج الثاني للأقباط فأوضح كتاب الجريدة ان مصر ان كانت فعلاً دولة مدنية كما يدعي النظام لكان الأمر سهلاً، فالمسلمون يتزوجون عند المأذون والأقباط في الكنيسة حسب القوانين الدينية التي لا يجب أن يتدخل فيها أحد.

وعن حق تكوين الجمعيات ناقشت تأسيس نقابة المعلمين المستقلة معتبرة تأسيس نقابات مستقلة هو البديل المطلوب لاستعادة دور النقابات فيما يخص مصالح أعضائها، منتقدة اتجاه الدولة نحو ضمان هيمنتها على النقابات، الواحدة بعد الأخرى، في سبيل بسط هيمنتها على المنظمات التي يمكنها أن تتحكم في الشارع، وأن تسيطر عليه، وبالتالي يمكنها أن تحركه.

ثالثاً: مواد الاستقصاء

وتأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 0,53% وقد اقتصر على تحقيق الجريدة الخاص بمعاناة اهالي كفر الزيات باعتبارها مدينة تتنفس ثاني أكسيد الكبريت.

خامساً: نتائج جريدة الأسبوع

تناولت جريدة الأسبوع قضايا المواطنة في موادها الخبرية والاستقصائية والرأي، وقد جاءت في مقدمتها مواد الرأي بنسبة 11%، ثم المواد الاستقصائية بنسبة 29,2%، ثم المواد الخبرية بنسبة 25%.

أولاً: مواد الرأي

اهتمت الجريدة في مقالاتها بتناول مختلف قضايا المواطنة، يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

النسبة	التكرار	القضية
27,23%	3	أزمة المحامين والقضاة
18,2%	2	مقتل خالد سعيد
18,2%	2	الهوية والكرامة الوطنية
9,1%	1	الأزمة بين الحكومة والمعارضة
9,1%	1	الحق في العلاج
9,1%	1	الحق في السكن
9,1%	1	الفتنة الطائفية

وفيما يلي نوضح كيف تناولت الجريدة مجموعة القضايا السابقة:

تناولت الجريدة أزمة المحامين والقضاة، منتقدة أوضاع الإضراب والاعتصام خاصة بين سلطتين هما في الواقع والحقيقة سلطة واحدة للحق وإقرار العدل، حيث رأت الجريدة انه كان علي الأجهزة المعنية والتشريعية ان تسد هذه الثغرات قبلاً، بدلاً من انشغالها وتفرغها لصياغة القوانين المقيدة للحريات، معتبرة ان ذلك يمس بالأساس فكرة سيادة القانون ويهدد بانهيارها.

وحول قضية مقتل خالد سعيد أكد كتاب الجريدة خطورة الموقف في الشارع المصري موضحين ان ذلك أصبح بروفة وتجربة لحالة الغضب عندما تصبح مشهدا عارما في الشارع المصري، معتبرين أنها رسالة إنذار إلي السلطة الحاكمة في مصر.

تناولت الجريدة أيضا حق المواطن في الكرامة والاعتراف بكيانه ووجوده وذلك من خلال استعراض مشكلة احد المواطنين الذين يرغبون في امتلاك بطاقة هوية تثبت حقه في الحياة، كما تناولت كرامة المواطن المصري موضحة

ان وضع المصريين الحقوقي وصل إلي حد مخز ، وان وزارة الداخلية ترى أن الكرياج هو اللغة الوحيدة مع هذا الشعب "الفرعوني" ، اعتقادا منها ان هذا الشعب الوحيد علي الكوكب الذي يجب ان يجمع بالسوط ويفرق بالصفارة، واعتقادا منها ان تنازلا واحدا عن جبروتها ستكون فيه نهايتها.

وحول الأزمة بين الحكومة والمعارضة، أوضح كتاب الجريدة انه بحكم الدستور المصري دولة عربية نظامها ديمقراطي ولكن خصائص النظام الديمقراطي ليست مطبقة في مصر، لأن حرية التعبير لا يقابلها الاهتمام بهذا التعبير، فقدم المقال تصورا سلبيا للحكومة المصرية يوضح أنها تتخير من مفردات هذا التعبير ما يحقق العقاب لمن تجرأ فنقد وكان يتعين عليها أن تستفيد من النقد فتصحح، وقد انطلق الكاتب في مقاله من مرجعية سياسية توضح ان الديمقراطية في أبسط مظاهرها هي وجود معارضة قوية تتمتع بحرية الحركة والتعبير وتنافس الحكومة علي السلطة في انتخابات تضمن للمواطن معرفة المرشحين بشفافية وحرية اختيار من هو محقق لأماله.

وقد أوضح المقال خطورة مثل هذا الوضع على حقوق المواطنة ذاكرا "إن سيطرة الحزب الوطني علي مفاصل الدولة وإصراره علي البقاء في السلطة بكل طريق حتى بالتزوير هو غصب للسلطة واستمرار للشرعية ويجعل من المستحيل تداول السلطة، يترتب علي ذلك أن أي ناقد أو معارض أو ساعٍ إلي التداول يعتبر في نظر الحزب عدوا يريد أن ينقض علي السلطة التي يريد الحزب تأييدها، ويصبح الحديث عن المنافسة من أجل التداول بالانتخاب في نظر الحزب مؤامرة لاغتصاب السلطة توجب مطاردة صاحبها"

كما أوضحت الجريدة من خلال مقالاتها ان **حق العلاج** هو حق من حقوق الإنسان، موضحة ضرورة باب التبرعات لإقامة مستشفيات، وخطورة بيع القطاع العام بشروط سفيهة تضر بأمن الدولة في كل نواحيه، الأمنية والاقتصادية والسياسية.

كما أكدت على **حق المواطن في السكن** منتقدة دور الدولة في بيع الأراضي إلى رجال الأعمال الذين لا يلتزموا بتوفير السكن وفرص العمل المناسبة للشباب.

أما **قضية الفتنة الطائفية** فقد اهتمت الجريدة بتناولها في مواد الرأي من خلال التركيز على المادة الثانية من الدستور والتي تنص علي أن 'الإسلام دين الدولة' وعلي أن 'مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع'، ودور هذه المادة في دعم موقف الكنيسة برفض تنفيذ حكم القضاء الإداري بالسماح بالزواج الثاني للمسيحيين، باعتبار أن دين الدولة الذي هو الإسلام يحترم عقائد أصحاب الديانات الأخرى، وحسبما استشهد البابا شنودة بأنه: 'إذا أتاك أهل الذمة، فاحكم بينهم بما تقضي عقيدتهم'.

ثانيا: مواد الاستقصاء

تناولت الجريدة العديد من قضايا المواطنة في تحقيقاتها وتقاريرها، ونوضح ذلك فيما يلي:

النسبة	التكرار	القضية
42,86%	3	ارتفاع الأسعار
14,3%	1	أزمة القضاء والمحامين
14,3%	1	قانون زراعة الأعضاء
14,3%	1	مقتل خالد سعيد
14,3%	1	حق المرأة في تولي المناصب القيادية

وفيما يلي نوضح كيفية تناول الجريدة للقضايا السابقة في موادها الاستقصائية:

فعن ارتفاع الأسعار، نشرت الجريدة تحقيقات وتقارير عن أوضاع الفقر في مصر موضحة ان المصريين أصبحوا يقتلون أنفسهم بعدما أفقدتهم الحكومة الغلاء القدرة علي تحمل الفقر وقتله، مضيفة ان الحكومة تنفذ احدي توصيات صندوق النقد الدولي بتقييد زيادات الأجور بهدف ترشيد الإنفاق العام، ورغم ضالة نسبة زيادة المرتبات إلا أن

الحكومة باتت تنافس التجار في التهام أي زيادة في المرتبات من خلال رفع أسعار السلع والخدمات بدءاً من شهر يوليو.

وتناولت الجريدة أيضاً من خلال تحقيقاتها الصحفية ظاهرة سلع الأرصفة مؤكدة أنه في ظل الأزمة الطاحنة التي تعيشها أغلب الطبقات الشعبية تحاول السيدات الحصول على المستلزمات الضرورية بأقل الأسعار، من هنا انتشرت في غالبية الأسواق الشعبية ظاهرة 'سلع الأرصفة' حيث البضائع المغلفة من ألبان وسمن وأكياس وأرز ومكرونه وسكر وأسعارها زهيدة للغاية، لا يمكن أن تفرقها عن المتواجدة في المحلات الكبرى ومدون عليها مدة صلاحيتها، ولا يوجد أدنى رقابة عليها من الجهات المختصة.

وحول **قضية أزمة العدالة** بين المحامين والقضاة، التقت الجريدة بنقيب المحامين، وعرضت آرائه ووجهات نظره حول الأزمة، أما عن **قانون زراعة الأعضاء**، فقد تمت الأسبوع تحقيقاً صحفياً استعرضت من خلاله معاناة المواطنين، كما طرحت مجموعة من التساؤلات حول قدرة اللائحة التنفيذية لقانون زراعة الأعضاء على خلق علاقة أكثر إنسانية بين طرفي عملية الزراعة: المتبرع والمتبرع إليه، والحد من رحلة عذاب اسمها البحث عن متبرع يعيشها المريض وأسرته، وكذلك ضمان وضع قانوني وإنساني أفضل للمتبرع تضمن رعايته صحياً وعدم استغلاله من قبل السماسرة وتجار اللحم الحي.

كما ناقشت الجريدة **قضية مقتل خالد سعيد** موضحة تصاعد الاحتجاجات الشعبية بالإسكندرية، كما استعانت بعدد من المتخصصين الذين أكدوا أن تصاعد الاحتقان في الشارع المصري جراء مقتل خالد سعيد يرجع إلى فشل الدولة في إدارة المشكلات الحقيقية للمواطنين ومحاولة تعويض هذا الفشل باللجوء إلى العنف مشيرين إلى أن تناول التقليدي لهذه القضية من جانب وسائل الإعلام بصورة بعيدة عن الشفافية خاصة من جانب الإعلام الرسمي أدى إلى زيادة حالة الاحتقان والغضب بين صفوف الجماهير.

إلى جانب ذلك تحدثت الجريدة عن **حق المرأة في تولى المناصب القيادية** من خلال تقريرها عن ندوة 'أول سيدة رئيس لمصر ما الذي يمتنع؟' التي نظمتها منتدى مصر الاقتصادي الدولي.

ثالثاً: المواد الخبرية

تناولت الجريدة في موادها الخبرية مجموعة من القضايا يمكن توضيحها فيما يلي:

النسب	التكرار	القضية
50%	3	المشاركة السياسية
16,7%	1	أزمة بدو سيناء
16,7%	1	الاحتقان الطائفي
16,7%	1	إضراب موظفي هيئة الأبنية التعليمية

يتضح مما سبق أن جريدة الأسبوع اهتمت في أخبارها بمجموعة مختلفة من القضايا، وحول قضية المشاركة السياسية في الانتخابات، موضحة إصرار عدد كبير من الراغبين في الترشح لانتخابات الشعب المقبلة على استكمال المعركة حتى النهاية، إذا لم تشملهم نتائج المجمعات الانتخابية، مؤكدة أن هناك أزمة ثقة سوف تلقي بظلالها على الانتخابات المقبلة، بعد التجاوزات التي شهدتها انتخابات مجلس الشورى، والتدخل الواضح في نتائجها سواء لصالح مرشحي الحزب الحاكم، أو ضد عدد منهم لصالح مرشحي المعارضة الذين فضلوا التنسيق مع الأمانة العامة، كما استعرضت الجريدة أوضاع ترشيح المرأة وبدء المعركة الانتخابية في المحافظات.

كما اهتمت الجريدة بتوضيح العلاقة المعقدة بين بدو سيناء والحكومة، وتجدد الاشتباكات بينهما، فرصدت الجريدة آخر التطورات التي يشهدها هذا الملف الملتهب، في محاولة للوقوف على إجابات واضحة لعلامات الاستفهام الكثيرة التي ارتسمت على ما يحدث في سيناء.

وعن **الاحتقان الطائفي** أوضحت الجريدة قيام إحدى المنظمات الغربية باللعب على وتر الطائفية والتحريض على الفتنة، والزمع بوجود عمليات اختطاف قبليات وإجبارهن على 'الأسلمة'، فأوضحت الجريدة خطورة هذه المنظمة التي تطالب الأقباط المصريين بضرورة التعاون معها وإرسال تقارير مفصلة عن أي حالات اختطاف، كما وجهت دعوي

أخري للكنيسة المصرية لمشاركة المنظمة التي تعمل من قلب العاصمة الأمريكية في تدويل القضية، وطرحها علي المحافل الدولية.

إلى جانب ذلك اهتمت الجريدة بحادث **إضراب موظفي هيئة الأبنية التعليمية** موضحة أن المعتصمين يعتبرون اعتصامهم من أجل الدفاع عن قوتهم وقوت أبنائهم.

الخلاصة والاستنتاجات

تأتي جريدة المصري اليوم في المرتبة الأولى بين الصحف من حيث الاهتمام بقضايا المواطنة وذلك بنسبة 37,03%، بينما تأتي جريدة الوفد في المرتبة الثانية بنسبة 33,66%، وتأتي الأهرام في المرتبة الثالثة بنسبة 17,6%، وفي المرتبة الرابعة تأتي جريدة الأهالي بنسبة 6,9%، بينما تأتي الأسبوع في المرتبة الأخيرة بنسبة 4,6%، وقد يبرر ذلك لجريدتي الأهالي والأسبوع باعتبارهما جريدتين أسبوعيتين .

وحول أهم ما كتبت عنه الصحف أوضحت الدراسة:

1- اهتمت الأهرام في موادها الخبرية بشئون المحليات في المقام الأول، بينما اهتمت الوفد والأهالي بالاعتصامات والاحتجاجات في المقام الأول، واهتمت المصري اليوم بارتفاع الأسعار في المرتبة الأولى، وجاء اهتمام الأسبوع بالمشاركة السياسية.

2- اهتمت كل من الأهرام والوفد بأزمة بدو سيناء في المرتبة الأولى في مواد الرأي، بينما اهتمت الأهالي بقضيتي الفقر والتعليم، واهتمت المصري اليوم بقضية مقتل خالد سعيد، واهتمت الأسبوع بأزمة العدالة بين المحامين والقضاة.

3- اهتمت الأهرام ارتفاع الأسعار في موادها الاستقصائية في المقام الأول بينما اهتمت الوفد بشئون المحليات، واهتمت الأهالي بالحق في الصحة، بينما اهتمت الأسبوع بقضية ارتفاع الأسعار.